# قيود متزايدة وظروف قاسية

## محنة الفارّين من سوريا إلى الأردن

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2013

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2013

رقم الوثيقة: MDE16/003/2013
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

صورة الغلاف:لاجئون سوريين في الأردن ©Amnesty International

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

# قائمة المحتويات


1. مقدمة ..... 5

2. الاضطرابات في سوريا ..... 7

3. اللاجئون من سوريا في الأردن: لمحة عامة ..... 8

4. دخول الأراضي الأردنية ..... 10

1.4 فئات الأشخاص الذين يُمنعون من الدخول ..... 10

2.4 "عمليات إغلاق" الحدود ..... 11

3.4 عمليات الإعادة القسرية ..... 12

5. حجز الوثائق الثبوتية ..... 13

6. الأوضاع في مخيم الزعتري للاجئين ..... 15

1.6 التسجيل ..... 15

2.6 الصحة ..... 16

3.6 التعليم ..... 17

4.6 الأمن والقانون والنظام ..... 17

5.6 النساء والفتيات ..... 18

6.6 الأشخاص ذوو الإعاقات والمسنُّون ..... 19

7. الفلسطينيون في مخيم "سايبر سيتي" ..... 20

1.7 الاعتقال التعسفي ..... 20

2.7 فصل أفراد العائلات ..... 21

8. ظروف اللاجئين في المجتمعات المضيفة ..... 22

9. البلدان المجاورة الأخرى ..... 23
1.9 لبنـان ..... 23
2.9 تركيـا ..... 24
3.9 العـراق ..... 25
4.9 مصـر ..... 25
5.9 إسرائيـل ..... 26
10. استجابة المجتمع الدولي ..... 27
1.10 التمويل والدعم ..... 27
2.10 الحماية في أوروبا ..... 27
3.10 إعادة التوطين والقبول الإنساني ..... 28
11. التوصيـات ..... 30
1.11 التضامن الأممي ..... 30
2.11 الأردن والبلدان الأخرى المجاورة لسوريا ..... 31
12. الهوامـش ..... 33

# 1. مقدمـة

لقد فرَّ نحو ثلث مجموع سكان سوريا من منازلهم.[1] وثمة أكثر من 2 مليون لاجئ يعيشون خارج سوريا – معظمهم في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر[2] – ونزح 4.25 مليون شخص داخلياً.[3] وقد فرُّوا من أتون أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المتفشية، ومنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

وارتفع عدد الأشخاص الذين فروا من سوريا في هذا العام ارتفاعاً كبيراً؛ إذ فرَّ أكثر من مليون شخص في الأشهر الخمسة الأولى من عام 2013 وحدها.

وفي يوليو/تموز قال المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنطونيو غوتريس: "إن ثلثي [اللاجئين من سوريا] فروًّا من بلادهم منذ بداية هذا العام، أي بمعدل يزيد على 6,000 شخص يومياً. ولم نشهد تصاعداً في تدفق اللاجئين بهذا المعدل المخيف منذ وقوع جرائم الإبادة الجماعية في رواندا قبل نحو 20 عاماً."[4] وفي حالة الأردن، التي تشكل المحور الرئيس لهذا التقرير، ارتفع عدد اللاجئين من سوريا الذين دخلوا أراضيه من 1,000 شخص في سبتمبر/أيلول 2011 إلى 90,000 في سبتمبر/أيلول 2012 إلى ما يربو على 500,000 شخص في سبتمبر/أيلول 2013.

وقد بذل الأردن جهوداً كبيرة لإيواء نصف مليون لاجئ من سوريا، مما ألقى أعباء كبيرة على عاتق البلاد ككل. بيد أن منظمة العفو الدولية تشعر بالقلق من أن السلطات الأردنية تفرض قيوداً غير واجبة على دخول الفارين من سوريا إلى البلاد وتنتهك القانون الدولي بإعادة بعض اللاجئين من الأردن قسراً. وتُظهر بحوث المنظمة أن اللاجئين الفلسطينيين من سوريا عرضة لهذه الممارسات بشكل خاص، ويتعرض العديد منهم للاعتقال التعسفي في مركز يُدعى "سايبر سيتي". كما أنهم غالباً ما يتلقون مساعدات أقل من تلك التي يتلقاها اللاجئون السوريون.

لقد أمعنتْ منظمة العفو الدولية النظر في التحديات التي يواجهها اللاجئون في الأردن، ولاسيما أولئك الذين يقطنون في مخيم الزعتري، وهو أضخم مخيمات اللاجئين من سوريا في الأردن. وأجرت المنظمة تحقيقاً حول معاناة اللاجئين، ليس من ظروف المعيشة القاسية في الصحراء فحسب، وإنما أيضاً من ارتفاع معدلات الجريمة وغيرها من المخاوف الأمنية، التي أدت، مثلاً، إلى خوف العديد من النساء والفتيات من استخدام مراحيض المخيم أثناء الليل. وتحدثت المنظمة عن قيام السلطات الأردنية بحجز الوثائق الثبوتية للاجئين بصورة مؤقتة وأوضحت أن ذلك يعني أن أولئك اللاجئين لم يتمكنوا من تسجيل عقود زواجهم وشهادات ميلاد أطفالهم. ومن بين بواعث القلق الأخرى أن معظم أطفال اللاجئين لا يذهبون إلى المدارس، وأن الناس يضطرون للسير على أقدامهم عدة كيلومترات للوصول إلى المرافق الصحية وغيرها من المرافق.

واستقبلت بلدان مجاورة أخرى، ولاسيما لبنان وتركيا والعراق ومصر، أعداداً كبيرة من اللاجئين من سوريا، وهي تواجه تحديات كبرى من أجل توفير الحماية والمساعدة الكافية لهم. ويُذكر أن عدد اللاجئين السوريين الذين يستضيفهم لبنان أكبر من العدد الذي يستضيفه أي بلد آخر، وقد أظهر أنه يتَّبع سياسات تفضيلية تجاههم بوجه عام. ولكن السلطات البنانية تعاملت، منذ أغسطس/آب، 2013 مع عبور الحدود بشكل أشد صرامة، ولم تسمح للعديد من الأشخاص الفارين من سوريا بدخول لبنان. ومنذ أواسط عام 2013 أغلقت تركيا أبوابها أمام آلاف الأشخاص الفارين من سوريا ومنعتهم من دخول البلاد، ولاسيما أولئك الذين لا يحملون جوازات سفر، أو الذين ليسوا بحاجة إلى معالجة طبية عاجلة، الأمر الذي ترك العديد من الأشخاص النازحين على الجانب السوري من

الحدود. وأغلق العراق حدوده في وجه الأشخاص الفارين من سوريا بشكل متكرر. ومنذ يوليو/تموز 2013، عمدت السلطات المصرية إلى القبض على مئات اللاجئين من سوريا وترحيلهم، حيث كان العديد منهم يحاولون مغادرة البلاد بصورة غير قانونية، عقب حدوث تغيير في المناخ السياسي في مصر ضدهم. كما تعرَّض اللاجئون في سوريا خارج المنطقة لإساءة المعاملة، بما في ذلك عمليات الطرد الجماعي من اليونان وإساءة معاملتهم من قبل الموظفين الرسميين.

ويستند مضمون هذا التقرير المتعلق بالأردن إلى حد كبير إلى زيارة بحثية قامت بها منظمة العفو الدولية إلى البلاد في يونيو/حزيران 2013. وقد التقى وفد المنظمة بممثلي السلطات الأردنية ووكالات الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الخيرية، فضلاً عن أكثر من 150 لاجئاً من سوريا في مخيمات اللجوء والمجتمعات المضيفة. وكانت منظمة العفو الدولية قد أرسلت إلى الأردن بعثات سابقة لإجراء بحوث في فبراير/شباط 2012 ويوليو/تموز 2012. كما أجرى مندوبو المنظمة بحوثاً ميدانية حول قضايا تتعلق باللاجئين من سوريا في بلدان مجاورة أخرى، وهي: لبنان في أبريل/نيسان 2011 وفبراير/شباط 2013؛ وتركيا في يونيو/حزيران 2011 وفبراير/شباط 2013 وأبريل/نيسان 2013؛ ومصر في مايو/أيار 2013 وأكتوبر/تشرين الأول 2013. وعقب الزيارة التي قامت بها المنظمة إلى الأردن في يونيو/حزيران 2013، أجرت بحوثاً ومقابلات إضافية من لندن. كما أرسلت إلى السلطات الأردنية والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأردن مذكرات تضمَّنت النتائج الأولية لتلك البحوث. وقد ردَّت المفوضية العليا للاجئين برسالة عكسَ هذا التقرير مضمونها، ولكن المنظمة لم تتلق رداً من السلطات الأردنية حتى وقت نشر هذا التقرير.

وتنشر منظمة العفو الدولية هذا التقرير بهدف لفت الانتباه إلى الصعوبات التي يواجهها الفارون من سوريا طلباً للسلامة. وفي الوقت الذي يركز فيه التقرير بشكل رئيسي على الأوضاع في الأردن، فإنه يتضمن تحديثاً للمعلومات التي كانت المنظمة قد نشرتها في السابق بشأن التحديات التي يواجهها اللاجئون من سوريا في البلدان المجاورة والبلدان الأبعد.[5] ولذا فإن المنظمة تدعو السلطات الأردنية، بالإضافة إلى السلطات في جميع البلدان المجاورة، إلى الإبقاء على حدودها مفتوحة أمام جميع الأشاخص الفارين من أتون النـزاع في سوريا بلا تمييز، وضمان السماح لهم بدخول أراضيها وتأمين سلامتهم. كما يتعين على الأردن والبلدان المجاورة الأخرى أن تكفل عدم تعرُّض الأشخاص الفارين من سوريا للترحيل القسري إلى سوريا بأي شكل من الأشكال، بما في ذلك إبعادهم أو رفض دخولهم عبر الحدود أو طردهم أو ترحيلهم. كما يتعين على هذه البلدان الامتناع عن اعتقال اللاجئين من سوريا بصورة تعسفية، وضمان عدم فرض أية قيود على اللاجئين من شأنها أن تشكل انتهاكاً للحق في حرية التنقل.

كما تدعو المنظمة المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه لضمان توفير الدعم الكافي للبلدان المتضررة. ويتعين على الدول القادرة على ذلك أن توفر مساعدات مالية وتقنية عاجلة لمساعدتها على توفير الحماية لجميع اللاجئين من سوريا الذين يحتاجون إلى المساعدة، وعلى الأخص تقديم مساهمات مالية حقيقية وعاجلة إلى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين التابعة للأمم المتحدة. كما يجب أن توفر هذه البلدان للاجئين المستضعفين الذين فروا من سوريا ويقيمون حالياً في البلدان المجاورة عدداً كبيراً من أماكن إعادة التوطين الطارئة يفوق عدد الكوتات السنوية لإعادة التوطين. كما يجب أن تعترف بأن جميع الذين يفرون من سوريا يُعتبرون بحاجة إلى حماية دولية، وأن تستمر في وقف كافة عمليات إعادة اللاجئين إلى سوريا والبلدان المجاورة إلى حين تحسُّن الأوضاع الأمنية وحالة حقوق الإنسان بما يسمح بالعودة الآمنة والكريمة والدائمة.

# 2. الاضطرابات في سوريا

لقد التقت منظمة العفو الدولية مئات اللاجئين القادمين من جميع محافظات سوريا، ممن فروا إلى لبنان والأردن وتركيا ومصر، بالإضافة إلى بلدان أخرى في أوروبا. ويمكن القول إن لكل لاجئ منهم حكاية معاناة وبقاء فريدة.

إن العديد من أوائل الذين غادروا سوريا كانوا هاربين من وجه الاضطهاد بسبب معارضتهم الفعلية أو المشتبه بها لحكومة بشار الأسد. وقد تعرَّض العديد منه هؤلاء أو من أقربائهم للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ثم ازدادت أعداد الفارين مع تحول قمع الأصوات المعارضة إلى نزاع مسلح امتدَّ إلى سائر أنحاء البلاد منذ أواسط عام 2012.[6] وفقدَ العديد من الأشخاص أقرباءهم المباشرين على مرأى منهم في بعض الأحيان. كما تم تدمير وسائل العيش والمنازل وأحياء بأكملها، مما أدى إلى أن ملايين السكان لم يكن أمامهم من خيار سوى الفرار من ديارهم. وبالإضافة إلى أكثر من مليوني شخص، الذين فروا من البلاد كلاجئين، هناك نحو 4.25 مليون شخص آخرين نزحوا داخلياً.[7]

عندما بدأت الاحتجاجات في فبراير/شباط 2011، ثم امتدت وأصبحت على نطاق جماهيري واسع في الشهر التالي، ردت السلطات السورية عليها بحملة قمع وحشية. ومنذ ذلك الحين قُبض على عدة آلاف من معارضي الحكومة المشتبه بهم، وتعرَّض العديد منهم للتعذيب أو غيره من إساءة المعاملة. وذُكر أن مئات منهم لقوا حتفهم تحت التعذيب نتيجة لذلك. وأصبح مئات، وربما آلاف الأشخاص، ضحايا للاختفاء القسري. وأصبحت المشافي التابعة للدولة أماكن لاعتقال أو حتى لتعذيب المرضى المشتبه في أنهم يؤيدون المعارضة، كما استهدفت القوات الحكومية المشافي الميدانية التي أُقيمت لمعالجة الجرحى. إن منظمة العفو الدولية تعتبر أن هذه الانتهاكات تصل إلى حد الجرائم ضد الإنسانية.

وفي سياق النـزاع المسلح، ارتكبت القوات الحكومية والمليشيات المؤيدة للحكومة، التي يُطلق عليها إسم "الشبيحة"، جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات. وقد استخدمت القنابل غير الموجَّهة التي تُلقى من الجو والمدفعية والصواريخ الباليستية والذخائر العنقودية المحظورة دولياً والأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في المدن والقرى.

وفي حين أن أغلبية الانتهاكات ارتُكبت على أيدي قوات الحكومة، فإن الأشهر الأخيرة شهدت تصاعداً في الانتهاكات على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، ومنها جماعات مرتبطة بتنظيم "القاعدة"" وأخرى تابعة "للجيش السوري الحر". وقد لجأت، على نحو متزايد، إلى عمليات القتل الميداني لأفراد قوات الجيش والأمن والمليشيات المؤيدة للحكومة، المعروفة باسم "الشبيحة"، والمخبرين أو المتعاونين المشتبه بهم، وأفراد الأقليات التي تعتبرها الجماعات المعارضة المسلحة موالية للرئيس بشار الأسد، من قبيل الشيعة والعلويين، فضلاً عن اختطاف واحتجاز الرهائن.

وما فتئت منظمة العفو الدولية توثق أنماط انتهاكات القانون الدولي من خلال البعثات التي أرسلتها لإجراء البحوث في سوريا والبلدان المجاورة في السنتين والنصف الأخيرتين.[8]

# 3. اللاجئون من سوريا في الأردن: لمحة عامة

في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2013 وبحسب تقديرات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين السوريين في الأردن، المسجَّلين أو الذين ينتظرون تسجيلهم، 540,656 لاجئاً في بلد يبلغ عدد سكانه 6.5 مليون نسمة. وقد بدأ الناس بالفرار إلى الأردن في مطلع عام 2011، عندما شنت قوات الأمن السورية حملة قمعية ضد المحتجين في درعا، المحافظة الواقعة في جنوب سوريا المجاورة للأردن، حيث بدأت الاحتجاجات الجماهيرية في مارس/آذار من ذلك العام، وحيث وقعت أولى حوادث القتل نتيجة للاستخدام المفرط للقوة، بما في ذلك استخدام الأسلحة النارية من قبل قوات الأمن السورية. وكما ذكرنا آنفاً، فقد ارتفع عدد السوريين الذين فروا إلى الأردن من 1000 شخص في سبتمبر/أيلول 2011 إلى 90,000 شخص في سبتمبر/أيلول 2012 إلى أكثر من 500,000 في سبتمبر/أيلول 2013، مع انتشار رقعة الاحتجاجات الجماهيرية وردِّ الدولة القاسي في سائر أنحاء البلاد، وتحوَّلت الأوضاع إلى نزاع مسلح.

ويعيش نحو ثلثي اللاجئين من سوريا خارج مخيمات اللاجئين، حيث يعيش العديد منهم في المحافظات الشمالية المحاذية للحدود السورية ومنها محافظتا إربد والمفرق، فضلاً عن العاصمة عمان.[9] ويبدو أن الأشخاص الذين يعيشون خارج المخيمات يتعرضون لخطر أكبر مما يتعرض له الأشخاص الذين يعيشون داخل المخيمات، من حيث الحصول على الخدمات والمعلومات وتدبُّر أمور حياتهم (للمزيد من التفاصيل أنظر أدناه).

ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية خلال زيارتها إلى الأردن لإجراء بحوث في يونيو/حزيران 2013، فإن سياسة الحكومة الأردنية تمثلت في إيواء اللاجئين في مخيمات ومساعدة الذين يدخلون البلاد من سوريا بدون المرور عبر نقاط العبور الرسمية. وقال لاجئون ووكالات ومنظمات إنسانية لمنظمة العفو الدولية إن اللاجئين، بعد عبور الحدود، عادةً ما يتجمعون في نقاط للتجمع، ثم يتم نقلهم منها إلى مركز تسجيل اللاجئين في رباع السرحان، وبعد ذلك يُنقلون إلى مخيم اللاجئين. وقد يُسمح للاجئين السوريين – ولكن ليس للاجئين الفلسطينيين من سوريا – بمغادرة المخيمات والاستقرار في مجتمعات مضيفة خارج المخيمات من خلال إجراء يُعرف باسم "الكفالة" إذا استطاعوا تحديد "كفيل" أردني.

إن السوريين الذين يقدمون أنفسهم إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأردن يحظون باعتراف المفوضية بهم كلاجئين منذ الوهلة الأولى آخذةً بعين الاعتبار أن من المرجح أن يكونوا لاجئين فعلاً لكونهم فارِّين من أتون النـزاع المسلح. وهذا يعني أنه لا يُطلب منهم الخضوع إلى إجراءات تقرير صفة اللاجئ، ولذا فإنهم يحصلون على الحماية، ولاحقاً على الرعاية الصحية الأساسية المدعومة من الدولة، وغيرها من الخدمات الأساسية.

وثمة حالياً ستة مخيمات في الأردن، هي: مخيم الزعتري الواقع بالقرب من بلدة صغيرة تدعى "الزعتري"، القريبة من مدينة المفرق التي يبلغ عدد سكانها نحو 120,000 لاجئ، والمخيم الإماراتي- الأردني المعروف باسم مخيم "مريجب الفهود" بالقرب من مدينة الزرقاء، ويقيم فيه عدة آلاف من اللاجئين، ومخيم "حدائق الملك عبدالله" بالقرب من مدينة إربد الذي يؤوي نحو 1000 لاجئ، ومخيم "سايبر سيتي"، الذي يقع خارج مدينة إربد أيضاً ويؤوي نحو 500 لاجئ بين سوريين وفلسطينيين قادمين من سوريا، ومخيم جديد يجري إنشاؤه حالياً بالقرب

من الأزرق. وثمة مخيم لإيواء المنشقين عن القوات المسلحة السورية في المفرق، ويؤوي 2,130 منشقاً [10] وفقاً لأقوال وزير الداخلية الأردني. وفي هذه الوثيقة تركز منظمة العفو الدولية على الأوضاع في مخيم الزعتري وسايبر سيتي (أنظر أدناه).

وتسعى السلطات الأردنية إلى زيادة طاقة مخيمات اللاجئين، على الرغم من الأعباء التي تنوء تحتها البنية التحتية للبلاد، وعدم توقع نهاية للأزمة في المستقبل القريب. ويتحدث المسؤولون الأردنيون عن أن البلاد ما انفكت تشكل ملجأً للفارين من النـزاعات والقمع في المنطقة منذ عقود طويلة، وبالذات إيواء مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين واللاجئين العراقيين، وأضحت الآن تعاني من "حمولة زائدة" على حد تعبير أحد المسؤولين في وزارة الداخلية خلال اجتماع عُقد مع منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2013.

ومن الواضح أن الأردن يكابد من أجل تلبية متطلبات هذا العدد الكبير من اللاجئين، وأن البنية التحتية للأردن – الذي يستورد الجزء الأكبر من الطاقة والماء والحبوب – تتحمل أكثر من طاقتها لتوفير الماء والكهرباء والسكن والمدارس والرعاية الصحية والغذاء وغيرها. وكما قال المفوض السامي لشؤون اللاجئين، فإن "تدفق سيل اللاجئين أحدثَ ضغطاً هائلاً على قدرة السلطات المحلية على الاستمرار في تقديم الخدمات، وأدى إلى ازدحام سوق العمل وخلق نفقات عامة إضافية كبيرة"[11].

ويكابد بعض المناطق السكنية لإيواء أعداد كبيرة من اللاجئين فيها، ونمتْ مشاعر الاحباط في أوساط العديد من القطاعات، مع ارتفاع أجور السكن وتزايد المنافسة على الوظائف. فعلى سبيل المثال، شهدت مدينة المفرق في شمال الأردن، التي تؤوي عشرات الآلاف من اللاجئين السوريين، احتجاجات ضد تزايد أعداد هؤلاء اللاجئين، وبشكل خاص ضد أثر ذلك على وفرة أماكن الإقامة وكلفتها. ومع الازدياد الكبير في الأيدي العاملة غير الماهرة، تتدنى الأجور وتزداد معدلات البطالة. ونتيجةً لذلك أصبح الجمهور العام أقل حماسة لاستضافة هذا العدد الضخم من اللاجئين. ووفقاً لدراسة مسحية أُجريت في أبريل/نيسان 2013، فإن 71 بالمئة من الأردنيين يريدون إغلاق الحدود مع سوريا في وجه المزيد من القادمين.[12]

# 4. دخول الأراضي الأردنية

## 1.4 فئات الأشخاص الذين يُمنعون من الدخول

تعرب منظمة العفو الدولية عن قلقها لأن السلطات الأردنية لا تفتح حدودها أمام جميع الأشخاص الفارين من وجه انتهاكات حقوق الإنسان والاضطهاد ومن أتون النـزاع الدائر في سوريا بدون تمييز. وفي حين أن البيانات التي تصدر عن السلطات الأردنية تشير إلى أن الحدود مع سوريا مفتوحة،[13] فإن ثمة أربع فئات من الأشخاص الذين يُمنعون من دخول الأردن بوجه عام، وهم: اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا؛ والرجال المنفردون الذين لا يستطيعون إثبات أن لهم صلات عائلية في الأردن؛ والأشخاص الذين لا يحملون وثائق ثبوتية؛ واللاجئون العراقيون الذين يعيشون في سوريا. وهذا ما تعترف به السلطات الأردنية جزئياً على الأقل.[14]

واستناداً إلى المعلومات التي حصلنا عليها من منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية الدولية والوطنية، ومنها معلومات من أشخاص متضررين ومقابلات مع لاجئين في الأردن وأشخاص في سوريا، فإن مئات، بل آلاف، من الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا مُنعوا من دخول الأردن منذ عام 2012، عندما زادت السلطات الأردنية من صعوبة دخول اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا إلى الأردن، قبل إعلان هذه السياسة رسمياً في يناير/كانون الثاني 2013. فعلى سبيل المثال، قال رجل فلسطيني من سوريا أجرت منظمة العفو الدولية مقابلة معه في يونيو/حزيران 2013 في مخيم "سايبر سيتي" (أنظر أدناه)، إن نجليه مفقودان حالياً، وربما يكونان في عداد الموتى، بعد رفض دخولهما إلى الأردن بسبب هويتهما الفلسطينية.

وعندما سؤل ممثلون عن السلطات الأردنية عن سبب عدم السماح للفلسطينيين القادمين من سوريا بدخول البلاد، قالوا للمنظمة في يونيو/حزيران 2013 إن الحكومة لا تريد حرمان الفلسطينيين من "حق العودة"، وقالوا إن إسرائيل يجب أن تتحمل المسؤولية عن محنة اللاجئين الفلسطينيين. وتؤمن منظمة العفو الدولية بأن على عاتق إسرائيل تقع مسؤوليات محددة، وهي تمكين الفلسطينيين الذين فروا أو طُردوا من منازلهم أو أراضيهم في ما أصبحت تُعرف اليوم باسم إسرائيل أو في الضفة الغربية أو قطاع غزة، إلى جانب ذريَّتهم الذين حافظوا على صلات حقيقية بالمنطقة، من ممارسة حقهم في العودة.[15] بيد أن ذلك لا يقلل من ولا يلغي التزامات الأردن بضمان توفير الحماية، بلا تمييز، للفلسطينيين الفارين من انتهاكات حقوق الإنسان ومن أتون النـزاع في سوريا بأي شكل من الأشكال. كما أن توفير مثل هذه الحماية لا ينتقص من حق هؤلاء الفلسطينيين في العودة ولا يلغيه.

وبالنسبة للاجئين العراقيين الذين يعيشون في سوريا، فقد أُبلغ وفد منظمة العفو الدولية، في اجتماع مع مسؤولين في وزارة الداخلية في يونيو/حزيران 2013، بأن من بين اللاجئين الذين شكَّلوا أصلاً "عبئاً إضافياً" على كاهل الأردن العراقيين الذين يستطيعون اليوم العودة إلى العراق، وأشاروا إلى أن هذا الموقف ينطبق على اللاجئين الفارين من سوريا. بيد أن منظمة العفو الدولية، واستناداً إلى البحوث التي أجرتها بشأن الأوضاع في العراق، تعتبر أن المخاطر الأمنية، بالإضافة إلى تفشي أنماط انتهاكات حقوق الإنسان، لا تزال تشكل بواعث قلق خطيرة في أنحاء عديدة من العراق وأن حاجة اللاجئين العراقيين إلى الحماية الدولية ينبغي تقييمها على أساس كل حالة على حدة.

وفيما يتعلق باللاجئين من سوريا بوجه عام، وفي ضوء تفشي انتهاكات القانون الدولي والنـزاع المسلح الداخلي في سوريا، ومنها الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، فإنه ينبغي الافتراض بأن جميع الأشخاص الفارين من سوريا بحاجة إلى الحصول على حماية دولية، وليس حرمانهم من عبور الحدود

أو إرغامهم على العودة.

## 2.4 "عمليات إغلاق" الحدود

لقد كان دخول الأردن ممنوعاً، ليس على الفئات المحددة المذكورة آنفاً فحسب، وإنما مُنع القادمون من سوريا بوجه عام مرات عدة منذ مايو/أيار 2013. ومنذ 20 مايو/أيار 2013 ظهرت مؤشرات على وجود سياسة إغلاق غير معلنة للحدود، مما أدى إلى تفاقم مشكلات الدخول إلى الأردن الناجمة عن استمرار المصادمات في المناطق الحدودية، وإلى تقليص عدد الأشخاص الذين يدخلون الأردن من سوريا بشكل كبير، وهو ما ظهر في تعليقات النازحين السوريين والمصادر الإعلامية ومنظمات حقوق الإنسان.[16]

في 21 مايو/أيار 2013 قال المنسق الإقليمي للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المعني باللاجئين من سوريا "إنه لأمر غير عادي أن ينخفض عدد اللاجئين فجأةً من 2000 لاجئ يومياً إلى صفر تقريباً". ومنذ ذلك الحين بدأ يدخل الأردن عشرات أو مئات الأشخاص على الأكثر يومياً. ومع مرور الوقت في هذا العام، وصلت أغلبية هؤلاء بعد أن قطعوا مسافات طويلة سيراً على الأقدام في مناطق الصحراء الشرقية.[17]

وأشارت تقارير وسائل الإعلام وغيرها من التقارير إلى أنه نتيجةً لإدارة السلطات الأردنية للحدود، بالإضافة إلى القتال الذي ينشب في المناطق الحدودية، علِق آلاف النازحين الذين يحاولون دخول الأردن على الجانب السوري من الحدود. ففي 12 يوليو/تموز 2013 مثلاً، نقلت قناة الجزيرة أنباء عن أن نحو 1,300 شخص علقوا شمال نقطة حدود نصيب – جابر، بينما علق قرابة 2,500 آخرون في منطقة تل شهاب بمحافظة درعا، حيث لم يُسمح إلا لعدد قليل من الجرحى والمرضى بعبور الحدود إلى الأردن. وفي أواسط أغسطس/آب 2013، قال سوريون من محافظة درعا لمنظمة العفو الدولية إن أفراد عائلاتهم كانوا قد فروا من بلدتهم درعا الحارة، التي تعرضت لهجوم من قبل القوات المسلحة السورية، وكانوا ينتظرون بالقرب من نقطة حدود نصيب – جابر، ولكن السلطات الأردنية لم تسمح لهم بالدخول. وقالوا إن مسؤولين أردنيين في نقطة الحدود أبلغوهم بأنه لن يُسمح للأشخاص الذين لا يملكون وثائق ثبوتية بدخول الأردن قطعياً، ولكن إذا كان لديهم وثائق ثبوتية ودفعوا رشوة، فإنه يُسمح لهم بالدخول.

وقالت امرأة سورية، تحدثت عبر الهاتف من الجانب السوري للحدود مع الأردن، لمنظمة العفو الدولية إن السلطات الأردنية لم تسمح لها ولأطفالها الستة بدخول الأردن على الرغم من أنهم يحملون جوازات سفر. وقالت إن موظفي الحدود الأردنيين كانوا قد منحوهم تأشيرات دخول، ولكن العائلة أُبلغت بأنه لن يُسمح لها بدخول الأردن لمدة شهر. وقالت إنه تم ختم جوازات سفرهم بعبارة "العودة في غضون شهر".[18] و في23 أغسطس/آب 2013 قالت أربع نساء سوريات أُخريات، ومن بينهن ثلاث نساء يصطحبن أطفالهن، لمنظمة العفو الدولية إنهن علقن كذلك على الجانب السوري من نقطة الحدود الأردنية نفسها بسبب منعهم من دخول الأردن. وبعد انتظار دام أكثر من شهر، قالت امرأة إنها أُرغمت مع أطفالها خلال تلك الفترة على النوم على قارعة الطريق مع نحو مئة عائلة أخرى، وصارعوا من أجل البقاء بتناول كل ما تيسَّر لهم من فواكه على الأشجار القريبة، وفي 19 سبتمبر/أيلول 2013 اضطر أفراد العائلة للاستسلام عندما انتهت مهلة الشهر. وقالت المرأة نفسها لوفد المنظمة إن مسؤولي الحدود الأردنيين رفضوا السماح لها بالدخول. وعندما سألت عن السبب، قيل لها إنه لا يُسمح للسوريين بدخول الأردن. وكانت تلك المرأة تقيم مع أطفالها في بلدة جاسم- المجاورة لبلدتهم- التي لم يستطيعوا العودة إليها بسبب الاشتباكات الدائرة هناك.

## 3.4 عمليات الإعادة القسرية

في الوقت الذي قالت السلطات الأردنية لمنظمة العفو الدولية إنها لن تعيد أحداً إلى سوريا،[19] فإن المعلومات التي حصلت عليها المنظمة من الوكالات والمنظمات الإنسانية، بالإضافة إلى مقابلات أجرتها مع لاجئين، تشير إلى إعادة مئات اللاجئين من سوريا قسراً عبر الحدود مع الأردن.

فقد تم ترحيل نحو 200 لاجئ من الأردن إثر احتجاجات اندلعت في 28 أغسطس/آب 2012 في مخيم الزعتري واستُخدم فيها العنف. وفي 31 أغسطس/آب 2012 قال وزير الخارجية ناصر جودة إنه "فيما يتعلق [باللاجئين السوريين] الذين قاموا بأعمال شغب، وعددهم حوالي 200 شخص، فقد تمت إعادتهم إلى منطقة الحدود. فهؤلاء لم يشاركوا في أعمال العنف فحسب، وإنما قاموا بتحريض الآخرين على إلقاء الحجارة على رجال الأمن الذين كانوا موجودين هناك لحمايتهم وتلبية احتياجاتهم."[20] وكان من بين الذين أُعيدوا عبر الحدود أشخاص اختاروا مغادرة الأردن طوعاً بسبب الأوضاع داخل المخيم، جزئياً على الأقل. ووفقاً لمعلومات تلقتها المنظمة، فقد تم اعتقال بعض اللاجئين تعسفياً عندما وصلت قوات الأمن لإخماد الاحتجاجات في المخيم ونفَّذت بعض الاعتقالات بدون التأكد مما إذا كان أولئك الأشخاص المعتقلون قد تورطوا في أعمال العنف. وعُرض على المعتقلين خياران: إما العودة إلى سوريا عن طريق تل شهاب، وهو معبر حدودي غير رسمي، أو البقاء قيد الاعتقال في الأردن. وفي 18 سبتمبر/أيلول 2012 كتبت منظمة العفو الدولية رسالة إلى وزير الداخلية غالب الزعبي طلبت فيها منه معلومات تتعلق بعمليات الإعادة القسرية والاعتقالات، ولكنها لم تتلقَّ أي رد عليها.

وكان من بين الأشخاص الذين أُعيدوا رجال غير مصحوبين بعائلاتهم، ممن لم يفوا بالشروط المقيِّدة التي فرضتها السلطات في عام 2012 بشأن أي الأشخاص الفارين من سوريا يُسمح لهم بدخول الأردن والإقامة فيه. ويبدو أن بعضهم قد أُعيد قسراً من نقاط التجمع بالقرب من الحدود، بينما أُعيد البعض الآخر من مراكز الشرطة التي تجري فيها عملية التدقيق، وأُعيد آخرون من المخيمات التي كانوا قد نُقلوا إليها. وكان عشرات من هؤلاء فلسطينيون من سوريا. ففي يونيو/حزيران 2013 قال أحد الفلسطينيين القادمين من سوريا للمنظمة في مخيم سايبر سيتي إن والده وأشقاءه احتُجزوا في عمان ونُقلوا مخفورين إلى الحدود وأُرغموا على مغادرة الأردن في ديسمبر/كانون الأول 2012 بالقوة وتحت تهديد السلاح. وورد أن فلسطينياً آخر من سوريا وهو محمود مرجان، قُتل في سوريا في أواخر عام 2012، بعد مرور ثلاثة أسابيع على قيام رجال الأمن الأردنيين بإرغامهم على التوقيع "طوعاً" على ورقة تقول إنه سيعود إلى سوريا على الرغم من أنه مطلوب للسلطات السورية بحسب ما زُعم. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أعلنت الأمم المتحدة أن لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ثلاث حالات إعادة قسرية وردت إليها في الربع الأول من عام 2013.[21]

ومن بين الذين أُعيدوا قسراً أشخاص متهمون بارتكاب جرائم جنائية، من قبيل حمل الأسلحة أو السلوك "المشين". وقد أُعيد شخصان على الأقل قسراً في أواسط عام 2012، وهما امرأتان سوريتان كانت تعيشان في مخيم سايبر سيتي، وزُعم أنهما تمارسان علاقات جنسية "غير لائقة".

وفي يونيو/حزيران 2013 قال بعض السوريين في مدينة إربد لمنظمة العفو الدولية إنه تم القبض على مئات السوريين، ربما لأنهم يعملون بدون تصاريح عمل، واقتيدوا في عربات. ولم يكن واضحاً ما إذا كانوا قد نُقلوا إلى مركز اعتقال أو إلى مخيم الزعتري أو إلى الحدود. وقال ممثل كبير لإحدى وكالات الإغاثة للمنظمة إن حوادث التقاط قوات الأمن السوريين اشخاصاً من أماكن عملهم واحتجازهم أو حتى ترحيلهم كانت شائعة.

إن إرغام أي شخص على العودة إلى بلد فرَّ منه بسبب تعرضه لخطر الاضطهاد أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يعتبر انتهاكاً لمبدأ "*عدم الإعادة القسرية*"، الذي يشكل إحدى قواعد القانون الدولي العرفي الملزمة لجميع الدول.

# 5. حجز الوثائق الثبوتية

أكد مسؤولون في إدارة مخيمات اللاجئين السوريين خلال اجتماعيْن عُقدا مع منظمة العفو الدولية في يونيو/حزيران 2013، أن السياسة الحالية للسلطات الأردنية تقضي بحجز الوثائق الثبوتية للاجئين الذين يدخلون البلاد عن طريق المعابر الحدودية غير الرسمية في مركز تسجيل اللاجئين في رباع السرحان. وأوضح اللاجئون للمنظمة أن وثائقهم حُجزت في مركز رباع السرحان ومُنحوا قسيمة حمراء اللون بدلاً منها.

إن سياسة حجز الوثائق الثبوتية تمنع اللاجئين من تسجيل حالات الزواج أو الولادة، أو التقدم بطلبات للحصول على تصاريح عمل. وتؤدي إلى إحتمال تعرُّض اللاجئين لأشكال الاستغلال، من قبيل الاستغلال في العمل، لأنها تحول دون إمكانية العمل بشكل قانوني. كما أنها تزيد من مخاطر التعرض لانتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة في حالة العودة إلى سوريا بدون وثائق.

ولم يتمكن بعض الأشخاص الذين أرادوا تسجيل زيجاتهم رسمياً من القيام بذلك بسبب عدم امتلاكهم الوثائق الثبوتية المطلوبة. وتشعر منظمة العفو الدولية بالقلق من عدم تسجيل حالات الزواج لأن ذلك يمكن أن يؤثر سلباً على حقوق الزوجين في حالات الطلاق أو الوفاة، فضلاً عن حقوق أطفال الوالدين الذين لم يسجلوا زواجهم.

إن عدم السماح للاجئين من سوريا الذين لا يحملون وثائق ثبوتية بتسجيل أطفالهم الذين يولدون في الأردن رسمياً، فإن السلطات الأردنية تكون قد انتهكت التزاماتها كدولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية حقوق الطفل، التي تنص المادتان 24 (2) و 7 (1) منها على أن لكل طفل الحق في تسجيله فور ولادته. بيد أنه يسرُّ المنظمة أن تعلم من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بأنه عندما تكتمل عملية التدقيق في مخيم الزعتري وتُعاد الوثائق إلى أصحابها، ستقوم السلطات بتسجيل جميع المواليد الجدد.

كما أن عدم تسجيل حالات الزواج يمكن أن يؤثر سلباً على إمكانية حصول الزوجين على بعض الخدمات. فقد قالت نساء لمندوبي منظمة العفو الدولية إن الأزواج الجدد الذين لم يسجلوا زيجاتهم لم يتمكنوا من تحديث معلومات التسجيل المتعلقة بالترتيبات الخاصة بعائلاتهم الجديدة مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، ولذا لا يستطيعون الحصول من المفوضية العليا على الخيمة التي يستحقونها إذا لم يتم تسجيل الزيجات.

وتقوم الحكومة بإنشاء محكمة شرعية في مخيم الزعتري لتسجيل حالات الزواج، وهو إجراء من شأنه أن يسهِّل عملية تسجيل زواج الأشخاص الذين لا يحملون وثائق أو لا يملكون المال الكافي لذلك. وتأمل منظمة العفو الدولية أن تؤدي هذه الخطوة إلى حل المشكلات العملية والقانونية التي قد يواجهها الزوجان في حالة عدم تسجيل زواجهما.

وثمة باعث قلق آخر ينتج عن حجز الوثائق الثبوتية، ويتمثل في أن اللاجئين يضطرون إلى دفع رشاوى تتراوح بين 100 و 400 دينار أردني كي يتمكنوا من استعادة وثائقهم، بحسب ما ذكر بعض اللاجئين لوفد المنظمة. وفي حالات عديدة لم يكن باستطاعة بعض الأشخاص دفع مثل هذا المبلغ. وقال آخرون للمنظمة إنهم طلبوا استرداد وثائقهم عدة مرات، ولكنهم لم يفلحوا في الحصول عليها.

ويبدو أنه بسبب قسوة الظروف المعيشية في مخيمات اللاجئين في الأردن من ناحية، ورغبة اللاجئين في الاطمئنان على أوضاع أقربائهم أو منازلهم أو أراضيهم داخل سوريا من ناحية أخرى، فإن العديد من الأشخاص يعودون طوعاً إلى سوريا، وغالباً ما يكون ذلك بقصد الذهاب إلى هناك لفترة وجيزة والعودة إلى الأردن، وقال بعض الذين يرغبون في ذلك للمنظمة إنهم يشعرون بالإحباط من جراء الصعوبات التي تواجههم في استرداد وثائقهم الثبوتية. وقال بعض اللاجئين لمندوبي المنظمة إن بعض اللاجئين لم يكن أمامهم من خيار سوى العودة إلى سوريا بدون الحصول على وثائقهم، ما يعني أنهم ربما يواجهون مشكلات خطيرة في سوريا، ولاسيما إذا تم إيقافهم عند نقاط التفتيش التي تقيمها قوات الأمن لإبراز بطاقات هوياتهم. وعلمت منظمة العفو الدولية بأن عدداً من الأشخاص الذين عادوا إلى سوريا بدون وثائق قد قُتلوا على أيدي قوات الأمن السورية لأنهم لا يحملون وثائق ثبوتية.
وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي شخص يرغب في دخول الأردن مرة ثانية سيواجه عقبات كبيرة بسبب سياسة السلطات الأردنية التي تقضي بعدم السماح للأفراد الذين لا يحملون وثائق ثبوتية بدخول البلاد.

وأبلغت السلطات الأردنية منظمة العفو الدولية بأن سياسة حجز الوثائق قد توقفت وأن خططاً لإعادة كافة الوثائق الثبوتية إلى اصحابها اللاجئين في غضون الأشهر القادمة وخلال عملية تسجيلهم. وتعرب المنظمة عن سرورها لسماع هذا النبأ. كما علمت المنظمة من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين أنه اعتباراً من 4 سبتمبر/أيلول 2013 تم استكمال التصنيف الإلكتروني لجميع الوثائق المصادَرة الموجودة وأنه ستتم إعادة الوثائق إلى اللاجئين في مخيم الزعتري ومن ثم إلى الموجودين في كل مكان في الأردن. وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الأردنية إلى ضمان استكمال عملية إعادة الوثائق في أقرب وقت ممكن.

# 6. الأوضاع في مخيم الزعتري للاجئين

يعتبر مخيم الزعتري أكبر مخيم للاجئين في الأردن حتى الآن. وهو يقع على بعد 12 كيلومتراً من الحدود مع سوريا، ويؤوي حالياً نحو 120,000 لاجئ سوري.[22] كما يُعتبر ثاني أكبر مخيم للاجئين في العالم بعد مخيم دداب في كينيا. وتتسم ظروفه البيئية بالقسوة، فهو يقع في منطقة قاحلة للغاية لا تتوفر لها حماية تُذكر من عوامل الطبيعة القاسية – الشمس الحارقة والغبار في الصيف، والمطر الغزير والفيضانات في الشتاء. ومنذ افتتاحه في يوليو/تموز 2012، شهد المخيم نمواً كبيراً، حيث تضاعف عدة مرات، حتى بات يؤوي أكثر من طاقته الاستيعابية المقررة، وهي 60,000 لاجئ، ولم يعد قادراً على استقبال أي قادمين جدد.

ويخضع المخيم لإدارة مشتركة بين المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الأردنية. ويعتمد اللاجئون في المخيم إلى حد كبير على المساعدات والخدمات التي تقدمها المنظمات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأ اللاجئون المقيمون في المخيم مئات المحلات التجارية، التي تتيح للسكان فرصة شراء سلع إضافية مكمِّلة للمساعدات التي يتلقونها من بعض المنظمات في المخيم إذا كان لديهم أية أموال.

ويتألف أكثر من نصف سكان المخيم من أطفال دون سن الثامنة عشرة.[23] وقد عانى العديد من الأشخاص الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية في المخيم من الإصابة بالصدمة في سوريا، ويجدون الآن صعوبة بالغة في التكيف مع الحياة كلاجئين في مخيم الزعتري.

إن الحصول على الخدمات الأساسية في مخيمات اللاجئين أمر ضروري لتمكين اللاجئين من التمتع بحقوقهم الإنسانية، ولاسيما الحق في الحصول على مستوى معيشي كاف، بما فيه الغذاء والكساء والسكن والماء والتمديدات الصحية، وعلى أعلى مستوى ممكن من الرعاية الصحية والتعليم، بالنسبة للأطفال على وجه الخصوص، إلى جانب تقديم الحماية والمساعدة للعائلة، وغيرها من الحقوق المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفي اتفاقية حقوق الطفل، ويُذكر أن الأردن دولة طرف في كلتا المعاهدتين.

وبسبب تجميع أغلبية الخدمات في الموقع الذي أُنشأت عليه البنية التحتية للمخيم، فإن اللاجئين الذين يعيشون في الأقسام الجديدة من المخيم الواقعة في أماكن أبعد، يواجهون مصاعب أكبر في الحصول على الخدمات، وخاصة أنهم مضطرون للسير على الأقدام مسافة عدة كيلومترات للوصول إلى مراكز تلك الخدمات، باستثناء حالات الطوارئ، التي ربما تتوفر فيها سيارات إسعاف. وقد تسبَّب ذلك بحدوث مشاكل، وخاصة بالنسبة للفئات المستضعفة، من قبيل الأشخاص المسنِّين أو الذين يعانون من إعاقات، لأنهم سيكونون أقل قدرة على التنقل أو على مغادرة المنطقة المباشرة التي يعيشون فيها. وقالت نساء مسؤولات عن أُسر لمنظمة العفو الدولية إنهن أقل قدرة على الحصول على الخدمات بسبب خوفهم من التنقل لوحدهن وصعوبة إيجاد شخص يتولى رعاية أطفالهن أثناء غيابهن.

## 1.6 التسجيل

تتولى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين المرحلة الأولى أو المستوى الأول من عملية التسجيل في مخيم الزعتري، المعروفة أيضاً باسم تسجيل الحالات الطارئة أو تسجيل الأُسر. ومن خلال هذا الإجراء، الذي يُتخذ عادة في المراحل

المبكرة من الحالات الطارئة ويهدف إلى جمع بعض المعلومات الأولية حول السكان اللاجئين، يتم جمع البيانات الأساسية من مسؤول الأسرة. وفي حين أن التسجيل ليس إلزامياً، فإن اللاجئين يجب أن يسجلوا أنفسهم كي يحصلوا على خيمة ومؤن أساسية وبطاقة تموينية.

إن تسجيل اللاجئين جزء مهم من حمايتهم. ويمكن أن يساعد على حمايتهم من الإعادة القسرية، وضمان الحصول على الحقوق الأساسية، ومنها ما يكفي من الغذاء والكساء والسكن، وتسهيل إمكانية جمع شمل الأسرة، والمساعدة على تحديد الأشخاص الذين ربما يكون لديهم احتياجات خاصة، أو أكثر عرضة لانتهاكات حقوق الإنسان في ظروف اللاجئين. ويمكن أن يكون من بين هؤلاء الأشخاص، الأطفال الذين ليسوا برفقة أحد والنساء اللاتي لسن بصحبة أحد، وذوي الاحتياجات الطبية والناجين من التعذيب والمسنين وذوي الإعاقات. كما أن التسجيل يساعد على تحديد حلول مناسبة ودائمة لمشكلات اللاجئين، من قبيل الأفراد الذين يمكن أن تكون إعادة توطينهم أمراً ضرورياً.

وينبغي استكمال المستوى 1 من التسجيل في غضون الأشهر الثلاثة الأولى من بدء الحالة الطارئة، وبعدها يبدأ المستويان 2 و 3 لجمع المزيد من البيانات التفصيلية، من أجل القدرة على تلبية احتياجات اللاجئين للحماية وغيرها من الاحتياجات بصورة أكمل.

وعلى الرغم من استقبال قادمين جدد منذ يوليو/تموز 2012، فإن المستوى 1 من التسجيل قد تم. وفي حين أن ذلك يعود جزئياً إلى الأعداد الكبيرة من اللاجئين الجدد الذين يصلون، فإن ثمة حاجة واضحة إلى جمع المزيد من البيانات الفردية الأكثر تفصيلاً ودقة وذلك من أجل فهم احتياجات السكان اللاجئين وحمايتها وتلبيتها. وينبغي تزويد المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بموارد إضافية كي يصبح لديها قدرة كافية على أرض الواقع للقيام بمزيد من عمليات التسجيل التفصيلية.

وقد فهمتْ منظمة العفو الدولية أن المفوضية العليا للاجئين تقوم بجمع بيانات أكثر شمولية حول سكان المخيم، وستستخدم بصمة العين خلال عملية التدقيق وأن السلطات الأردنية ستقوم بذلك في الربع الأخير من عام 2013. إن منظمة العفو الدولية ترحب بهذه الخطوة باعتبارها حاجة ماسة لضمان المزيد من تدخلات الحماية الفعالة والمستهدفة للاجئين في مخيم الزعتري.[24]

## 2.6 الصحــة

تُقدَّم رعاية صحية أساسية في المخيم، وهناك ثلاثة مستشفيات ميدانية، بالإضافة إلى مستشفى للأطفال، حيث تُقدَّم المعالجة مجاناً. ويتم تحويل الحالات التي تصعب معالجتها داخل المخيم إلى مستشفيات خارجة حيثما أمكن ذلك. وفي الوقت الذي قال فيه اللاجئون الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية إنهم تمكنوا من الوصول إلى المرافق الصحية بوجه عام، فإن الأشخاص المحدودي القدرة على التنقل يجدون صعوبة أكبر في الوصول إليها. وقال بعض اللاجئين إن فحوصهم الطبية كانت متعجلة، وإنهم غالباً ما كانوا يُصرَفون بعد إعطائهم أدوية مسكّنة للألم، بدلاً من إجراء فحوص شاملة لهم ومعالجتهم. وفي الحالات الطارئة، أو عندما يكون المرضى غير قادرين على الوصول إلى المستشفيات، قال اللاجئون إنهم اضطروا للانتظار عدة ساعات قبل وصول إحدى سيارات الإسعاف الثلاث المتوفرة في المخيم. وقال أطباء في مخيم الزعتري لمنظمة العفو الدولية إنه مع ولادة 10 أطفال يومياً في المخيم فإن ثمة نقصاً في المعدات والخدمات الخاصة بالمواليد الجدد.

ويتم توزيع المواد الغذائية الجافة مرة كل أسبوعين. والماء متوفر في عدد من نقاط تزويد المياه في مختلف أنحاء

المخيم، مع أن العديد من اللاجئين والأطباء الذين تحدثت إليهم المنظمة يعتقدون أن نوعية الماء غير جيدة وأنها تسبب افصابة بالإسهالات. وقالت بعض النساء لمنظمة العفو الدولية إنهن يعتقدن أن الظروف المتردية، بما فيها سوء الصرف الصحي، ومياه الشرب في المخيم تتَسبب بإصابة أطفالهن بالإسهال بشكل متكرر. وقال أحد ممثلي وكالة الأمم المتحدة إن نوعية المياه المستخدمة في المخيم هي نفسها نوعية مياه الحنفية المستخدمة في بقية أنحاء الأردن، مع أن السكان الأردنيين لا يشربونها بشكل عام. وقال عاملون آخرون في الوكالات الإنسانية إنه في الوقت الذي ينبغي أن تكون المياه التي يتم جلبها إلى المخيم ذات نوعية جيدة عند وضعها في الخزانات، فإنها تصبح ملوثة بسبب الأوساخ الموجودة في الخزانات، كما حدث في حالات عديدة.

## 3.6 التعليـم

تم توفير التعليم الرسمي في المخيم، وتشير إحصاءات الأمم المتحدة إلى أن ما يربو على 10,000 طفل مسجلون للالتحاق بالمدارس.[25] بيد أن هذا الرقم لا يمثل سوى نحو نصف عدد الأطفال في سن الدراسة. وأن نحو 76 بالمئة من البنات و 80 بالمئة من الأولاد لا يلتحقون بصفوف مدرسيه.[26] وقال بعض الأهالي والأطفال لمنظمة العفو الدولية إن سبب ذلك يعود إلى عدم اهتمام الأطفال أو ضجرهم أو إصابتهم بالصدمة، ولأنهم يشعرون بالخوف ولا يريدون الابتعاد عن منازلهم، أو لأن مناهجهم غير ملائمة. ويفضل بعضهم الانتظار إلى ما بعد العودة إلى ديارهم في سوريا، أو لا يستطيعون الالتحاق بالمدارس لأنهم مضطرون للقيام بمهمات من قبيل جلب الماء. وقد التقت منظمة العفو الدولية بأطفال في سن الثانية عشرة، ممن كانوا يعملون من أجل مساعدة عائلاتهم في مخيم الزعتري. وقالت المفوضية العليا للاجئين لمنظمة العفو الدولية إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمات أخرى قامت بحملة واسعة بشأن العودة إلى المدارس في الزعتري، وإن منظمة العمل الدولية تُجري مسحاً "حول عمالة الأطفال" في الزعتري وفي المناطق الحضرية التي ستساعد في مكافحة أسوأ أشكال عمالة الأطفال والرد عليها.

## 4.6 الأمن والقانون والنظام

يشكل انعدام الأمن في المخيم مبعث قلق عميق. فقد قال العديد من الأشخاص إن معدلات الجريمة مرتفعة في المخيم، وتحدثوا عن إفلات المجرمين من العقاب بوجه عام.

ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فقد ارتفعت معدلات الحوادث الأمنية الخطيرة في الزعتري إلى حد مثير للقلق خلال الربع الأول من عام 2013. وتُعتبر أوضاع السلامة والأمن للعاملين في المجال الإنساني واللاجئين على السواء إحدى أكبر الثغرات في الوقت الحالي. وقد ذكر تقرير صادرعن المفوضية العليا للاجئين، بيَّن بعض التحديات، إلى جانب الوسائل الكفيلة بمواجهتها، "إن أفراداً أقوياء وعصابات منظمة قوية فرضوا إرادتهم على أجزاء من المخيم، حيث يقومون بتحويل مسار المساعدات وينخرطون في أنشطة إجرامية". وذكر التقرير أن ثمة "بيئة غير آمنة للعيش، ربما تواجه فيها الفئات المستضعفة مخاطر جسيمة في مجال الحماية، بما في ذلك سلوك التأجير والاستغلال الجنسي وإساءة المعاملة الجنسية، بدون اللجوء إلى نظام العدالة الأردني. وإن ثقافة الإفلات من العقاب هي السائدة."[27]

وخلال عمليات توزيع المواد الغذائية وغيرها من المساعدات، تتصاعد التوترات، وكثيراً ما تندلع النـزاعات وأعمال العنف، التي تقدم بعضها قوات الدرك الأردنية المتواجدة بشكل دائم في مدخل المخيم. وتعرَّض العاملون في مجال المساعدات الإنسانية للاعتداءات أثناء عمليات التوزيع. وقال لاجئون تحدثتْ معهم منظمة العفو الدولية إنهم باتوا يخشون من عمليات التوزيع لأنهم يشعرون بانعدام الأمان أو القلق على أفراد عائلاتهم من حضور التوزيع.

وتسعى المفوضية العليا للاجئين، بدعم من الوكالات الإنسانية والحكومة الأردنية إلى التصدي لهذه المشكلة من خلال العمليات المبيَّنة في الخطة الإدارية. وثمة خطة لإعادة هيكلة المخيم وتعزيز القدرات الأمنية والوصول إلى شتى القطاعات، والانخراط في المجتمع.

## 5.6 النساء والفتيات

بالنسبة للنساء والفتيات يمكن أن تخلق الحياة في الزعتري مصاعب خاصة. فقد أبلغ العديد منهن منظمة العفو الدولية بأن المراحيض العامة غير مضاءة، وأنهن يشعرن بعدم الأمان في الذهاب لاستخدامها، بما في ذلك الخوف من التعرض للعنف الجنسي والتحرش. وبالإضافة إلى ذلك، فقد صدرت تحذيرات [من الرجال] للنساء في بعض مناطق المخيم بعدم الذهاب إلى المراحيض بعد الساعة العاشرة مساءً. ونتيجة لذلك تتجنب العديد من النساء الذهاب إلى هناك، وخاصة أثناء الليل. وقالت العديد من النساء في مخيم الزعتري للمنظمة إن اضطرارهن لمنع أنفسهن من التبوَّل بشكل متكرر لفترات طويلة يؤدي إلى إصابتهن بالتهابات بولية، وهي ملاحظة أيَّدها ثلاثة أطباء في المخيم ممن تحدثت معهم المنظمة.

وفي بعض الأحيان تقوم بعض العائلات ببناء مراحيضها الخاصة حيثما استطاعت إلى ذلك سبيلا، الأمر الذي يسبب مشكلات أخرى، منها خلق ظروف غير صحية داخل الخيام وحولها. وتخشى النساء من التعرض للتحرش الجنسي عندما يتنقلن في المخيم. ووردت أنباء – فضلاً عن العديد من الشائعات – بشأن وقوع حوادث عنف جنسي.[28] فقد قالت منظمة أردنية تقدم خدمات نفسية-اجتماعية في مخيم الزعتري لمنظمة العفو الدولية إنها تستقبل من ثلاث إلى خمس شكاوى شهرياً تقدمها نساء وفتيات بشأن التعرض للعنف الجنسي أو العنف على أساس النوع الاجتماعي.

وقال عدد من اللاجئات لمنظمة العفو الدولية إن رجالاً أردنيين كثيراً ما يزورون المخيم بحثاً عن "عرائس". وتشعر المنظمة بالقلق من أنه في بعض الحالات، عندما تكون العرائس المحتملات صغيرات السن ويكون هناك تصوُّر بأنهن في وضع اجتماعي أدنى بسبب كونهن لاجئات، فإن الزيجات التي تترتب على ذلك، وبعضها قد يكون مؤقتاً، يمكن أن تعرِّض النساء لخطر الاستغلال.[29]

إن الزواج المبكر في المخيم أمر شائع. وفي حين أن حالات الزواج المبكر كانت تقع في سوريا قبل اندلاع النـزاع، واعتُبر زواج الفتيات في سن الثالثة عشرة قانونياً في بعض الظروف، فإن انعدام الأمن والخصوصية ربما يدفعان العائلات إلى التفكير في مثل هذه الزيجات أكثر من ذي قبل. إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن جميع حالات الزواج يجب أن تتم بموافقة كلا الطرفين التامة والحقيقية.

كما تواجه النساء عقبات إضافية في طريق الحصول على الخدمات في المخيم. وبالنسبة للنساء المسؤولات عن أُسرهن و/أو النساء الراعيات الوحيدات أو الرئيسيات للأطفال أو المرضى أو الجرحى من أفراد العائلة، يصبح من الصعب عليهن الحصول على المعلومات والذهاب إلى مقر مزودي الخدمة ذوي الصلة. ووفقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين، فإنه يجري إنشاء لجان للاجئين، يكون فيها التمثيل النسائي إلزامياً، كما يتم فحص إجراءات السلامة من قبل فريق العمل الميداني المعني بالعنف على أساس نوع الجنس في الزعتري. ومن المؤمل أن تساعد هذه اللجان في التوعية بالتحديات التي تواجه النساء والفتيات، وأن خطة العمل التي تترتب على ذلك ستساعد على التصدي لقضية الزواج المبكر.

## 6.6 الأشخاص ذوو الإعاقات والمسنُّون

يُعتبر الأشخاص ذوو الإعاقات والمسنون من بين الفئات التي تخلق الحياة في مخيم الزعتري في طريقها مصاعب محددة. ووفقاً للمفوضية العليا للاجئين، فإن المنظمة الدولية للمعوقين هي المزوّد الرئيسي للخدمات في المخيم، والتي تساعد الأشخاص بمعدات الحركة والمساعدة على السمع وخدمات التربية الخاصة للأطفال الذين يعانون من صعوبات التعلم. غير أن المنظمات الإنسانية التي تعمل في المخيم قالت لمنظمة العفو الدولية إن ثمة حاجة إلى وكالات متخصصة وموارد إضافية لتلبية احتياجات الأشخاص الذين يعانون من إعاقات. وبشكل خاص، ينبغي بذل جهود أكبر للحصول على بيانات تفصيلية عن مستوى وأنواع الإعاقة الموجودة بين سكان مخيم اللاجئين.

# 7. الفلسطينيون في مخيم "سايبر سيتي"

بحسب المعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية من المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان في الأردن، فإن نحو 9,000 لاجئ فلسطيني ممن كانوا يعيشون في سوريا فروا إلى الأردن منذ بدء الأزمة في سوريا في عام 2011.[30] وقد وصل معظم هؤلاء قبل مطلع عام 2012، عندما بدأت السلطات الأردنية بمنع دخولهم إلى البلاد قبل إعلان مثل هذه السياسة في يناير/كانون الثاني 2013.

ولا يستطيع اللاجئون الفلسطينيون الذين فروا من سوريا والمشمولون بنطاق عمل وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا)، الحصول على اعتراف المفوضية العليا للاجئين بهم كلاجئين في مناطق عمليات وكالة "أونروا"، التي تشمل الأردن. ويُذكر أن لوكالة "أونروا" مكاتب في الأردن، حيث ينبغي أن يحصل اللاجئون الفلسطينيون من سوريا على خدمات مساوية لتلك التي تقدمها المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى اللاجئين السوريين، على الرغم من أن منظمة العفو الدولية علمتْ بأن ثمة بواعث قلق من أنها ليست مساوية لها في الممارسة العملية.

ويعيش نحو 150 إلى 200 لاجئ فلسطيني من سوريا، إلى جانب نحو 300 لاجئ سوري، في مخيم سايبر سيتي، وهو مجمع يضم مبانٍ خالية إلى حد كبير ويقع وسط أراض جافة وبعض الأشجار خارج مدينة إربد، وكان يؤوي لاجئين منذ مايو/أيار 2012.

## 1.7 الاعتقال التعسفي

لدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق خاصة إزاء أوضاع الفلسطينيين القادمين من سوريا ويعيشون في مخيم سايبر سيتي. ويبدو أن جميع سكان سايبر سيتي محصورون في مبنى واحد يتكون من ستة طوابق يعيشون فيه وفي محيطه المباشر. بيد أنه لا يُسمح للفلسطينيين القادمين من سوريا والمقيمين في هذا المخيم، خلافاً للاجئين السوريين هناك، بالحصول على "كفالة" للعيش في المجتمعات المضيفة. إن هذه الأوضاع التي يعيشونها تصل إلى حد الاعتقال.

ينبغي عدم احتجاز الأشخاص إدارياً بسبب كونهم لاجئين. إذ أن فريق العمل المعني بالاعتقال الإداري التابع للأمم المتحدة يعتبر أن الأوضاع التي "يتعرض فيها طالبو اللجوء والمهاجرون واللاجئون للاعتقال الإداري بدون إمكانية المراجعة أو الإنصاف الإداري أو القضائي" تنطوي على الحرمان التعسفي من الحرية.[31] ويساور منظمة العفو الدولية قلق بشأن اعتقال الفلسطينيين القادمين من سوريا في مخيم سايبر سيتي إلى أجل غير محدد، لا لشيء إلا لأغراض إدارية، بدون إتاحة الفرصة لهم لإجراء مراجعة قضائية أو إدارية. إن هذا الوضع يصل إلى حد الاعتقال التعسفي غير القانوني، ويشكل انتهاكاً لالتزامات الأردن بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

## 2.7 فصل أفراد العائلات

عقدت منظمة العفو الدولية لقاءات مع أكثر من اثني عشر شخصاً في الأردن، سوريين وفلسطينيين من سوريا، ممن لديهم أفراد عائلات فلسطينية مُنعوا من دخول البلاد. ونتيجةً لذلك، فقد انفصل أفراد العائلات على جانبي الحدود عن بعضهم بعضاً. وقال العديد من سكان سايبر سيتي، فلسطينيين وسوريين، لمنظمة العفو الدولية إن لهم أقرباء عالقين داخل سوريا ممن لم يُسمح لهم بدخول الأردن للانضمام إليهم، وإن هويتهم الفلسطينية هي سبب تلك العقبة. كما التقت المنظمة بعدد من الفلسطينيين القادمين من سوريا في سايبر سيتي، ممن ليس لديهم أقرباء غير فلسطينيين يعيشون كلاجئين في أماكن أخرى من الأردن، ولكن لم يُسمح لهم بمغادرة المخيم للذهاب إليهم والعيش معهم. ولذا فقد انقسمت العائلات نتيجةً لهذه السياسة، ومنها عائلات لديها أطفال ويُحتمل أن ينفصلوا عن أحد والديهم لفترة طويلة.

# 8. ظروف اللاجئين في المجتمعات المضيفة

تعيش أغلبية اللاجئين السوريين في الأردن في مجتمعات مضيفة خارج المخيمات. ولكن المعلومات المتوفرة بشأن السكان اللاجئين في المجتمعات المضيفة أقل من تلك المتوفرة عن اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات، وذلك لأن الوصول إلى اللاجئين في المجتمعات المضيفة وتحديد احتياجاتهم المتعلقة بالحماية أمر أكثر صعوبة بحسب ما ذكرت الوكالات الإنسانية التي تحدثتْ معها منظمة العفو الدولية. كما قالت الوكالات الإنسانية لمنظمة العفو الدولية إن اللاجئين في المجتمعات المضيفة يجدون صعوبة أكبر في تلبية احتياجاتهم اليومية والحصول على الخدمات، فضلاً عن الحصول على معلومات بشأن حقوقهم.

ويتلقى اللاجئون المسجلون لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين شهادة طلب لجوء نافذة المفعول لمدة ستة أشهر، وينبغي تجديدها بعد ذلك. ويُطلب منهم التسجيل من أجل الحصول على قسائم من برنامج الأغذية العالمي لشراء المواد الغذائية بموجبها، والحصول على الخدمات العامة مجاناً، من قبيل الرعاية الصحية والتعليم الأساسيين. كما يُطلب ذلك من أجل النظر في تقديم مساعدات نقدية من المفوضية العليا للاجئين، مع أن ذلك غير متوفر إلا للأقلية، وذلك بسبب قيود التمويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية الأساسية والمدارس يمكن أن يكون صعباً بسبب التوسع المفرط فيها. كما يمكن أن يكون من الصعب على الطفل السوري أن يسجل في مدرسة محلية، وقد يضطر الطفل إلى مزيد من السفر للالتحاق بالصفوف المدرسية.

إن العديد من اللاجئين الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية في المجتمعات المضيفة تكافح من أجل دفع أجور السكن والبقاء على قيد الحياة بالاعتماد على قسائم المواد الغذائية التي يتلقونها عن طريق برنامج الأغذية العالمي. كما يعتبر اللاجئون في الأردن أن دفع بدل الإيجار عادةً ما يعتبر التحدي الرئيسي. وينوء عدد كبير من اللاجئين خارج المخيم تحت وطأة الديون. وقال اللاجئون أيضاً إن دفع بدل المواصلات بغية تسلم القسائم، ومن ثم الذهاب إلى مجمع التسوق المحدد، حيث ينبغي استخدام جميع القسائم يشكل عبئاً مالياً إضافياً عليهم. ويعتمد اللاجئون على الجمعيات الخيرية والمنظمات المجتمعية لمساعدتهم على الحصول على المواد الإضافية، ولكن هذا الدعم يُقدَّم على ما يبدو لأغراض محددة. وقد لجأ بعضها إلى العمل بدون الحصول على تصاريح عمل، ولكنهم يخشون إلقاء القبض عليهم ومعاقبتهم من قبل السلطات. وفي حين أنه يمكن للسوريين التقدم بطلبات الحصول على تصاريح عمل، فإن الأمر في الواقع معقد ومكلف ويقتضي أن يكون لديهم وثائق ثبوتية، لا يملكها العديد منهم. ونتيجةً لذلك، فإنه ليس لدى اللاجئين خيارات تُذكر سوى العمل بدون تصاريح، الأمر الذي قد يعرِّضهم بدوره إلى خطر استغلال قوة العمل وإساءة المعاملة في مكان العمل. ومن الشائع أن يعمل الأطفال في المجتمعات المضيفة، حيث تعتبر نحو 15 بالمئة من الأُسر التي تم مسحها من قبل لجنة المرأة في الأمم المتحدة عمالة الأطفال مصدراً رئيسياً للدخل.[32]

# 9. البلدان المجاورة الأخرى

كما هي الحال في الأردن، يتم قبول السوريين الذين يقدمون أنفسهم إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في لبنان ومصر والعراق بشكل تلقائي كلاجئين منذ الوهلة الأولى نظراً لأن من المرجح أن يكونوا لاجئين فعلاً لكونهم فروا من أتون النـزاع الداخلي. وهذا يعني أنه لا يتعين عليهم الخضوع لإجراءات تحديد صفة اللاجئين، وبالنتيجة فإنهم يحصلون على الحماية وعلى الرعاية الصحية الأساسية وغيرها من الخدمات الأساسية. بيد أن اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا من سوريا والمشمولون بنطاق صلاحيات وكالة الغوث "أونروا" لا يحصلون على الاعتراف بهم كلاجئين من قبل المفوضية العليا للاجئين في مناطق عمل "أونروا"، التي تشمل لبنان.

## 1.9 لبنـان

وفقاً لإحصاءات المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد اللاجئين من سوريا في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2013 نحو 789,954 لاجئاً، بين مسجلين ومَن ينتظرون التسجيل في لبنان، البلد الذي يبلغ عدد سكانه 4.3 مليون نسمة. ويمثل هذا الرقم الأعلى بين جميع الدول التي تؤ,ي لاجئين من سوريا، والأعلى بالنسبة لعدد السكان أيضاً. وتستضيفهم المجتمعات المحلية في أكثر من 1,200 بلدية في شتى أنحاء لبنان.[33]

وقد شكَّل إيواء هذا العدد الكبير من اللاجئين أعباء كبيرة على البنية التحتية "ولاسيما على المستوى المحلي، حيث كابدت البلديات التي تفتقر إلى الموارد من أجل توفير خدمات المياه والصرف الصحي ومعالجة النفايات الصلبة" بحسب ما أكدت المفوضية العليا للاجئين.[34] ويُتوقع أن تصل خسائر الاقتصاد اللبناني من جراء تأثير النـزاع السوري إلى نحو 7.5 مليار دولار أمريكي، ودفع قرابة 170,000 لبناني إلى هاوية الفقر بحلول نهاية عام 2014، فضلاً عن الإسهام في تفاقم حالة البطالة.[35]

كما تأثرت الأوضاع السياسية والأمنية في لبنان بالنـزاع السوري. إذ أن لهذا البلد روابط تاريخية وثيقة للغاية مع سوريا، وظلت الأوضاع السياسية في لبنان واقعة تحت تأثير الجار الأكبر سوريا لعقود عديدة. كما تشهد البلاد انقساماً حاداً بين كتلتين سياسيتين رئيسيتين، هما كتلة 8 آذار التي تدعم الرئيس السوري بشار الأسد، وكتلة 14 آذار المقربة من المملكة العربية السعودية وتدعم المعارضة السورية.

وقد صاحبَ هذا الانقسام السياسي والتوتر عنف سياسي. إذ اندلعت مصادمات مميتة في طرابلس بين مؤيدي الرئيس بشار الأسد ومعارضيه، وقُتل عشرات الأشخاص في اشتباكات أخرى في صيدا بين القوات المسلحة اللبنانية وأتباع رجل دين سني مناهض للأسد في يونيو/حزيران 2013، كما قُتل أكثر من 20 شخصاً نتيجةً لانفجار وقع في أغسطس/آب 2013 في ضاحية بيروت الجنوبية، التي تُعد معقلاً لحزب الله، الذي حظي بدعم حكومة بشار الأسد ووالده حافظ الأسد من قبله منذ سنوات عدة، والذي يقاتل ضد جماعات المعارضة المسلحة في سوريا.[36]

وينبغي الإشارة إيجابياً إلى أنه على الرغم من هذه التأثيرات الكبرى، فإن الحدود اللبنانية ظلت مفتوحة بوجه عام خلال فترة الأزمة، ولا يزال بين 3,000 و 4,000 لاجئ من سوريا يدخلون لبنان و/أو يسجلون أسماءهم لدى المفوضيm العليا للاجئين يومياً.[37] وكما قالت المفوضية العليا، فإن "الكرم والتضامن والترحيب باللاجئين من قبل الحكومة والشعب في لبنان يعتبر مثالاً يُحتذى".[38]

بيد أن السلطات اللبنانية اتَّبعت، منذ مطلع أغسطس/آب 2013، سياسة أكثر صرامة في فرض شروط الدخول على الأشخاص الفارين من سوريا، وبالذات على اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا. وتشمل شروط الدخول بالنسبة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا الآن الحصول على تصريح خروج من السلطات السورية، الأمر الذي قد يترتب عليه الذهاب في رحلة صعبة إلى وسط دمشق، إلى جانب مقابلة المسؤولين الأمنيين، ما قد يؤدي إلى الاعتقال أو إلى ما هو أسوأ من ذلك، بالإضافة إلى ضرورة امتلاك وثائق سفر سارية الفعول. ومنذ ذلك الحين لم يتمكن سوى عدد قليل من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في سوريا من دخول لبنان، كما فُرضت قيود أشد على الآخرين، مما أدى إلى تأخير كبير في الدخول.[39] وقبل بدء الأزمة والنـزاع المسلح في سوريا في عام 2011، استضاف لبنان نحو 30,000 لاجئ فلسطيني، معظمهم من الأشخاص الذين كانوا قد طُردوا من منازلهم وأراضيهم أو فروا منها إبان فترة خلق دولة إسرائيل ونشوب الحرب العربية الإسرائيلية في عام 1948،[40]أو من ذريتهم.

وتشكل العقبات المالية التي تواجه اللاجئين من سوريا الراغبين في قوننة إقامتهم في لبنان مصدر قلق آخر. فالأشخاص الذين يرغبون في تمديد تصريح إقامتهم إلى أكثر من سنة وتزيد أعمارهم على 15 سنة، يجب أن يدفعوا رسوماً بقيمة 200 دولار. وبالنسبة لعائلات اللاجئين ذات الموارد المالية المحدودة، والتي يرجح أن تنفق معظم المال الذي بحوزتها على المأوى والمأكل، فإن التكاليف تعتبر باهظة للغاية وربما تؤدي إلى أن يصبح اللاجئون الذين لا يدفعون هذا المبلغ أو لا يستطيعون دفعه في وضع غير شرعي في لبنان. وفي الوقت نفسه، ووفقاً لمعلومات تلقتها منظمة العفو الدولية من وكالات ومنظمات إنسانية، فإن السلطات اللبنانية تعهدت بعدم اعتقال أي شخص قادم من سوريا أو إعادته إليها بسبب انتهاء مدة صلاحية تأشيرته.

## 2.9 تركيـا

وفقاً لإحصاءات المفوضية العليا للاجئين، فقد بلغ عدد اللاجئين من سوريا، المسجلين ومن ينتظرون التسجيل، في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2013 نحو 504,415 لاجئاً في تركيا، التي يبلغ عدد سكانها 73.6 مليون نسمة. ويعيش نحو 60 بالمئة من هؤلاء اللاجئين في المجتمعات المضيفة، بينما يعيش 40 بالمئة في 21 مخيماً للاجئين أُقيمت في 10 محافظات. وبحلول أكتوبر/تشرين الأول أعلنت السلطات التركية أنه سيتم العمل بنظام للحماية المؤقتة يشمل جميع السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا، مما يعني أن اللاجئين الفارين من سوريا لن يخضعوا لإجراءات تقرير صفة اللاجئ المعمول بها من قبل المفوضية العليا للاجئين. وقد تحمَّلت تركيا جميع تكاليف الرد على أزمة اللاجئين تقريباً، والتي وصلت إلى حوالي 2 مليار دولار بحلول سبتمبر/أيلول 2013.[41]

وفي يناير/كانون الثاني 2013 أصدرت هيئة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لمكتب رئيس الوزراء التركي تعميماً يسمح للسوريين بالوصول إلى مرافق الرعاية الصحية على قدم المساواة مع المواطنين الأتراك. بيد أن الرعاية الصحية التي يحصل عليها السوريون كانت مختلفة في الممارسات العملية بحسب اختلاف الموقع، وحُرم منها اللاجئون الذين يعيشون خارج المخيمات. ومع ذلك فقد شكَّل توفير الرعاية الصحية للاجئين من سوريا عبئاً ثقيلاً على البنية التحتية الصحية في جنوب شرق تركيا.[42]

ومنذ أواسط عام 2012، منعت تركيا آلاف الأشخاص الفارين من سوريا من دخول تركيا، وخاصة أولئك الذين لا يحملون جوازات سفر، أو الذين ليسوا بحاجة ماسة إلى رعاية طبية، الأمر الذي أدى إلى ترك العديد من النازحين على الجانب السوري من الحدود بحسب تصريحات غير رسمية لمسؤولين أتراك، وذلك بسبب بواعث القلق من أن المخيمات التي تديرها أصبحت تغصُّ باللاجئين. وفي مارس/آذار 2013 ورد أن نحو 600 شخص أُعيدوا إلى

سوريا من مخيم اكتشكال للاجئين في أعقاب احتجاجات اندلعت هناك.[43] وقد تلقت منظمة العفو الدولية تقارير بشأن إعادة عدد قليل من اللاجئين السوريين قسراً منذ ذلك الوقت. وتشير التقارير الواردة من لاجئين فلسطينيين من سوريا إلى أن دخول الفلسطينيين إلى تركيا أصعب من دخول المواطنين السوريين. وقد شهدت المناطق الحدودية سلسلة من الحوادث الأمنية، ومنها وقوع انفجار في الريحانلي، التي يوجد فيها مخيم للاجئين من سوريا، في مايو/أيار 2013، الذي قُتل فيه عشرات المدنيين الذين يُعتقد أن معظمهم من المواطنين الأتراك.[44]

## 3.9 العـراق

وفقاً لإحصاءات المفوضية العليا للاجئين، فإن عدد اللاجئين إلى العراق من سوريا، المسجلين والذين ينتظرون التسجيل، في 9 أكتوبر/تشرين الأول 2013، بلغ 196,286 لاجئاً في بلد يبلغ عدد سكانه 32.7 مليون نسمة. ويعيش نحو 40 بالمئة من اللاجئين في مخيمات، بينما يعيش الآخرون في المجتمعات العراقية المضيفة، وغالباً في البيوت والشقق غير المكتملة.[45] وتعيش الأغلبية العظمى من اللاجئين في إقليم كردستان العراق، وهم من الكرد السوريين.

وقد مُنح اللاجئون في البداية تصاريح إقامة تعطيهم الحق في العمل وتكفل حرية التنقل وتسهِّل لهم الحصول على الخدمات الأساسية وتعزِّز لديهم الاعتماد على النفس. ولكن مع تزايد أعداد اللاجئين، قررت السلطات المحلية في إربيل والسليمانية، وهما محافظتان من المحافظات الثلاث التي يعيش فيها معظم اللاجئين خارج المخيمات، تعليق إصدار بطاقات إقامة، وتشجيع اللاجئين على الانتقال إلى المخيمات.[46]

وقد أُغلق المعبر الحدودي الرئيسي غير الرسمي مع سوريا "بيشخابور" مؤقتاً في مايو/أيار 2013 وحتى أواسط أغسطس/آب 2013. وبعد ذلك عبر الحدود نحو 60,000 لاجئ من سوريا إلى إقليم كردستان العراق، ثم أُغلق مرة أخرى مع معبر "سهيلة".[47] ومنذ أكتوبر/تشرين الأول 2012 أغلقت السلطات العراقية معبر "القائم" الحدودي بين شرق سوريا ومحافظة الأنبار الواقعة في وسط العراق، مع بعض الاستثناءات.[48] وقال لاجئون فلسطينيون كانوا يعيشون في سوريا لمنظمة العفو الدولية إنه يُسمح للأشخاص في حالات نادرة التقدم بطلبات الحصول على تأشيرة عمل أو طالب، ولكنهم في معظم الحالات لا يحاولون حتى دخول العراق لأنهم يعرفون أنه لن يُسمح لهم بالدخول.

## 4.9 مصـر

وفقاً لإحصاءات المفوضية العليا للاجئين، بلغ عدد اللاجئين من سوريا، المسجلين والذين ينتظرون التسجيل في مصر في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2013 نحو 125,840 لاجئاً، في بلد يبلغ عدد سكانه 84 مليون نسمة. وتقدِّر الحكومة المصرية الرقم الحقيقي للاجئين من سوريا بنحو 300,000 لاجئ،[49] يعيشون جميعاً في المجتمعات المضيفة.

في 8 يوليو/تموز 2013، وبعد مرور خمسة أيام على قيام الجيش بالإطاحة بالرئيس محمد مرسي، فُرضت فجأة شروط أكثر صرامة على السوريين الذين يريدون دخول مصر. ويُطلب منهم الآن الحصول على تصاريح خروج من سوريا وتأشيرات دخول إلى مصر قبل سفرهم، وهي إجراءات لم تكن ضرورية في السابق. وقد أُعيد 259 شخصاً من مطار القاهرة إلى سوريا ولبنان وغيرهما من البلدان في نفس ذلك اليوم بعد فرض شروط الدخول الجديدة.[50] وتشكل هذه الشروط الجديدة عقبات كبيرة منذ إغلاق السفارة المصرية في سوريا إبان عهد محمد مرسي، ومن الصعب السفر إلى مقرات البعثات الدبلوماسية المصرية في بلدان أخرى لطلب تأشيرات دخول إلى مصر. وقد وردت أنباء تتحدث عن فشل حالات طلب التأشيرات.[51]

وكانت السلطات المصرية قد تغاضت عن اللاجئين من سوريا الذين يقيمون في البلاد بدون تصاريح إقامة حديثة، ولكن منذ الإطاحة بالرئيس مرسي تحولت البيئة المضيافة إلى بيئة معادية إلى حد ما.[52] وبحسب معلومات تفصيلية حصلت عليها وكالات ومنظمات إنسانية، فقد قُبض على مئات اللاجئين من سوريا، ومن بينهم أكثر من 400 لاجئ فلسطيني، بسبب عدم حصولهم على تصاريح حديثة و/أو بسبب محاولة مغادرة مصر بصورة غير شرعية. وفي 26 يوليو/تموز 2013 أعربت المفوضية العليا للاجئين عن قلقها بشأن الأوضاع التي تواجه اللاجئين السوريين في مصر، وحذَّرت من الاعتقالات التعسفية في خضم "تنامي المشاعر المناهضة للسوريين".[53] ففي إحدى الحالات قُبض على ما لا يقل عن 150 شخصاً من اللاجئين السوريين واللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا عندما أوقفت قوات البحرية المصرية القارب الذي كانوا يحاولون الإبحار على متنه إلى إيطاليا في 17 سبتمبر/أيلول 2013، وأعادتهم إلى الاسكندرية. وذُكر أن قوات البحرية قتلت اثنين على الأقل من ركاب القارب. وبالإضافة إلى أولئك الذين أُعيدوا من مطار القاهرة في 8 يوليو/تموز 2013، فقد تم ترحيل 300 شخص آخرين أو أكثر من اللاجئين السوريين والفلسطينيين القادمين من سوريا، ومن بينهم ما لا يقل عن 120 امرأة وطفل، إلى تركيا ولبنان وبلدان أخرى. وكان من بين هؤلاء نحو 66 شخصاً، بينهم عدد من اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، ممن تم ترحيلهم إلى سوريا. وتشير معلومات حصلت عليها منظمة العفو الدولية إلى أنه قُبض على اثنين منهم لدى عودتهم، وأن أماكن وجودهم حالياً لا تزال مجهولة.

إن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا في مصر، والبالغ عددهم قرابة 5,000 شخص يحصلون على خدمات أقل مما يحصل عليه اللاجئون السوريون في مصر.[54] وفي مناطق العمليات التي يشملها نطاق عمل وكالة الغوث "أونروا" (وهي الأردن ولبنان وسوريا وقطاع غزة والضفة الغربية)، يُستثنى الفلسطينيون الذين يتلقون المعونة و/أو الحماية من "أونروا" من الحصول على الحماية الدولية المنصوص عليها في الإتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لعام 1951 أو في النظام الأساسي للمفوضية العليا للاجئين. وفي مصر، وهي منطقة غير مشمولة بعمل "أونروا"، يمكن أن يتمتع الفلسطينيون بالحماية الدولية بموجب اتفاقية عام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين أو النظام الأساسي للمفوضية العليا للاجئين، ولكن في الممارسة العملية، ما فتئت السلطات المصرية منذ زمن طويل تمارس ضغوطاً على المفوضية العليا لحملها على عدم النظر في طلبات اللجوء التي يقدمها الفلسطينيون، بمن فيهم الفارون من أتون النـزاع في سوريا.[55]

## 5.9 إسرائيـل

وفقاً للتقارير التي نقلتها وسائل الإعلام الإسرائيلية، فقد تلقَّى عشرات المواطنين السوريين العلاج الطبي في منطقة الجولان التي تحتلها إسرائيل، وفي مستشفيات داخل إسرائيل.[56] وتشير التقارير إلى أن أفراداً في الجيش الإسرائيلي أعادوا أولئك الأشخاص تحت الحراسة إلى الحدود مع سوريا بعد تقديم المعالجة الطبية لهم.

ومن غير الواضح ما إذا أُتيحت لمثل هؤلاء الأشخاص فرصة تقديم طلبات لجوء أثناء وجودهم في إسرائيل أم لا. ولكن نظراً لحالة الحرب المعلنة بين سوريا وإسرائيل، فإن من غير المرجح أن يتم ذلك.

في 19 يوليو/تموز 2012 ظهرت في وسائل الإعلام تصريحات عُزيت إلى وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، منع فيها دخول الأشخاص الفارين من سوريا إلى إسرائيل عن طريق الجولان المحتل. وكتبت منظمة العفو الدولية رسالة إلى وزير الدفاع حثَّته فيها على ضمان السماح لجميع الفارين من سوريا بالاستفادة من إجراءات الحماية الفعالة والمنهجية وتوفير الضمانات اللازمة لمنع إعادتهم قسراً إلى سوريا.[57] ولكن المنظمة لم تتلقَّ رداً على الرسالة.

# 10. استجابة المجتمع الدولي

## 1.10 التمويل والدعم

في يونيو/حزيران 2013 أطلقت الأمم المتحدة أكبر مناشدة إنسانية في التاريخ، وهي "خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين" التي تهدف إلى تلبية احتياجات اللاجئين من سوريا في المنطقة. وتقضي هذه الخطة بأن تطلب الأمم المتحدة تقديم مساعدات بقيمة ثلاثة مليارات دولار من خلال الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وتقديم 830 مليون دولار إضافية إلى حكومتي لبنان والأردن.[58]

وحتى الآن، أسهمت كل من الولايات المتحدة والكويت والمفوضية الأوروبية بالقسط الأكبر من الدعم المالي في خطة الاستجابة الاقليمية. بيد أنه على الرغم من هذه التبرعات وغيرها، فإن تمويل الخطة حتى الآن لم يتعدَّ 47 بالمئة من المقرر.[59]

ونظراً للأعباء التي تنوء تحتها البلدان المضيفة الرئيسية، فإن ثمة خطراً من أن هذه الدول، بدون الحصول على الدعم الكافي من جانب المجتمع الدولي، لن تكون مستعدة أو قادرة على الاستمرار في توفير الحماية والمساعدة الكافية لهذه الأعداد الغفيرة من اللاجئين على أراضيها، مع تزايد الاتجاه نحو تقييد أو منع الدخول عبر حدودها، كما يتبدى حالياً.

إن منظمة العفو الدولية تعتقد أن البلدان التي تملك الوسائل للقيام بذلك – في أوروبا وأمريكا الشمالية والخليج وغيرها من المناطق – يجب أن تقدم تمويلاً كبيراً للتعامل مع أزمة اللاجئين، فضلاً عن تقديم الدعم الدائم والطويل الأجل إلى البلدان المجاورة. ويتعين على المجتمع الدولي ضمان توفير الحماية الكافية للأشخاص الذين تمكنوا من الفرار إلى البلدان المجاورة، وضمان الحصول على المأوى والرعاية الصحية والماء والصرف الصحي والتعليم، من بين حقوق أخرى.

## 2.10 الحماية في أوروبا

مع استمرار الأزمة السورية وتعمُّق الاحتياجات الإنسانية، ومع قيام البلدان المجاورة بتصعيب دخول اللاجئين القادمين من سوريا إلى أراضيها والإقامة فيها، فإن أعداداً متزايدة من الناس تسعى إلى طلب اللجوء في أوروبا. وقد تلقت منظمة العفو الدولية معلومات حول اللاجئين من سوريا الذين قدموا طلبات لجوء في 16 بلداً من بلدان الاتحاد الأوروبي.

بيد أن تلك الأعداد تظل متدنية. فعلى سبيل المثال ورد أن 28 دولة الأعضاء في الاتحاد الاوروبي، التي يبلغ مجموع عدد سكانها أكثر من 500 مليون نسمة، وفرت الحماية إلى 18,700 لاجئ من سوريا في عام 2012. وقد تم تسجيل أكثر من 70 بالمئة من هؤلاء في ألمانيا والسويد.[60] واتخذت السويد خطوة إيجابية في بداية شهر سبتمبر/أيلول 2013، عندما أعلنت أنه يجوز للأفراد القادمين من سوريا التقدم بطلبات الحصول على صفة الإقامة الدائمة.[61]

وقد حاول مئات اللاجئين من سوريا الوصول إلى اليونان، حيث يأمل العديد من الأشخاص في السفر إلى بلدان أوروبية. وقامت منظمة العفو الدولية بتوثيق الطرق التي يحاول بها المهاجرون واللاجئون وبينهم عدد كبير من

السوريين، دخول اليونان، وكيف يواجهون سوء المعاملة والانتهاكات على أيدي المسؤولين اليونانيين[62] مرات عديدة. وتحدَّث مهاجرون ولاجئون للمنظمة عن وقوع عشرات عمليات الطرد الجماعي لمجموعات من الناس، بينهم عائلات تصحب أطفالها، بدون النظر إلى الظروف الفردية لكل شخص على حدة – على الرغم من حظر هذه الممارسة بموجب القانون الوطني والقانون الدولي، بما في ذلك قانون الاتحاد الأوروبي. وكان اللاجئون السوريون من بين الذين تعرَّضوا لعمليات طرد جماعي في هذا العام.[63] ومنذ أغسطس/آب 2012 لقي أكثر من 100 لاجئ، معظمهم سوريون وأفغان، حتفهم وهم يحاولون عبور الحدود من تركيا إلى اليونان. ومنذ نهاية عام 2012 قامت اليونان بتجميد كافة عمليات الإبعاد القسري إلى سوريا بسبب الخطر الذي يمكن أن يتعرض له الفارون من سوريا في حالة إعادتهم قسراً.

ووصل عدد متزايد من السوريين إلى إيطاليا، حيث تقدِّر المفوضية العليا للاجئين أن نحو 4,600 سوري وصلوا إلى إيطاليا بحراً منذ بداية عام 2013، [r,وصل ثلثا هذا العدد في أغسطس/آب.[64] ويحاول طالبو اللجوء في إيطاليا، ومنهم سوريون، المضي قدماً بهدف الوصول إلى بلدان أوروبية أخرى كي يقدموا طلبات لجوء فيها، وذلك بسبب رداءة ظروف استقبالهم وآفاق اندماجهم في إيطاليا.[65]

وتدخل أعداد متزايدة من السوريين بلدان الاتحاد الأوروبي عن طريق بلغاريا. فقد تلقت بلغاريا حتى الآن أكثر من 2000 طلب لجوء من السوريين، الذين غالباً ما ينتهي بهم المطاف في مراكز استقبال مكتظة و"مزرية".[66] وتشير تقارير وسائل الاعلام إلى أن 4,000 لاجئ ربما يكونون قد وصلوا إلى بلغاريا قادمين من سوريا.[67]

إن جميع الذين يفرون من سوريا يجب أن يعتبروا بحاجة إلى حماية دولية، وإن الأغلبية العظمى من أولئك الذين يفرون يُرجح أن يكونوا لاجئين بموجب تعريف القانون الدولي. ونظراً لأن من المفترض أن يُعتبروا بحاجة إلى حماية دولية، فإنهم يجب ألا يتعرضوا للاعتقال بسبب الهجرة.

## 3.10 إعادة التوطين والقبول الإنساني

إن اللاجئين من سوريا الذين فرُّوا من أتون العنف وانتهاكات حقوق الإنسان المتفشية، ومنها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، طلباً للحماية في البلدان المجاورة، يواجهون اليوم ظروفاً معيشية خطرة في هذه البلدان. وإن مثل هذه الظروف والتوترات الاجتماعية المصاحبة لها يمكن أن تؤدي إلى زيادة ضعف الفئات المهمشة التي قد تكون بدون شبكات أو وسائل الدعم الاجتماعي التي ربما كانت قد استخدمتها في السابق للحفاظ على البقاء.

وبالنتيجة، يتعين على الحكومات المانحة، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الاقتصادية والتقنية إلى البلدان المضيفة في المنطقة، أن تُظهر استعدادها لتبني و/أو توسيع برامج إعادة التوطين والقبول الإنساني، بالتعاون مع المفوضية العليا للاجئين من أجل تمكين اللاجئين الأكثر ضعفاً من مغادرة المنطقة والاستقرار بأمان في بلدان أخرى. وبالإضافة إلى تقديم حبل النجاة للفئات الأكثر ضعفاً، فإن ذلك سيساعد في تقاسم جزء من عبء المسؤولية التي تقع حالياً على عاتق جيران سوريا.

إن إعادة توطين واختيار ونقل اللاجئين من دولة طلبوا فيها حماية دولة ثالثة وافقت على قبولهم كلاجئين يتمتعون بصفة إقامة دائمة، يُعتبر أحد الحلول الدائمة الثلاثة[68] للاجئين، التي دعت لها الأمم المتحدة، ويلعب دوراً رئيسياً في استجابة المجتمع الدولي لاحتياجات اللاجئين، ويمنحهم حماية مباشرة وحلاً مستداماً عندما يكون الاندماج في المجتمع المحلي أو العودة الآمنة إلى ديارهم أمراً غير ممكن. وإن تحديد واختيار اللاجئين لإعادة توطينهم

في بلد آمن يجب أن يقوم على احتياجات اللاجئين للحماية. وفي حالة اللاجئين من سوريا، يجب أن تُعطى أولوية إعادة التوطين إلى الفئات التالية، بشكل خاص وليس حصرياً: النساء والفتيات المعرضات للخطر، والأشخاص ذوو الاحتياجات الطبية والإعاقات، والأشخاص الذين يمكن جمع شمل عائلاتهم، والأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية جسدية، بما فيها الاحتياجات الناتجة عن وضعهم السياسي أو العرقي أو مشاركتهم في الأنشطة الإنسانية الدولية أو غيرها من الأنشطة، والأشخاص ذوو الميول الجنسية المثلية والثنائية والمتحولون إلى الجنس الآخر ومختلطو الجنس. وينبغي عدم استثناء اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا من فرص إعادة التوطين. ومن المهم للغاية أن توفر الدول التي تقوم بإعادة توطين اللاجئين من سوريا، عدداً من الأماكن المخصصة لإعادة التوطين أكبر من العدد الأماكن الذي توفره الكوتات السنوية، وذلك كي لا تفرغ سلة الأماكن المتوفرة المحدودة عالمياً.

بالإضافة إلى ذلك، وبموجب خطة تجريبية أُطلق عليها اسم "برنامج القبول الإنساني"، ستُمنح حماية مؤقتة في بلد ثالث خارج المنطقة لنحو 10,000 لاجئ، حيث تستقبل ألمانيا حاليا 5,000 شخص، بينما تستقبل النمسا 500 شخص من هؤلاء.[69]

وقد تعهدت سبع عشرة دولة بالمشاركة في خطة إعادة التوطين أو القبول الإنساني، لاستقبال نحو 10,000 لاجئ، معظمهم في عام 2014. وفي الوقت الذي يعتبر هذا الأمر تطوراً إيجابياً، فإن عدد الأماكن المعروضة لا يساوي شيئاً يُذكر مقارنةً بحجم أزمة اللاجئين السوريين. وينبغي زيادة أماكن إعادة التوطين والقبول الإنساني زيادة كبيرة لتلبية احتياجات اللاجئين الأشد احتياجاً للجوء.

# 11. التوصيـات

## 1.11 التضامن الأممي

مع استمرار النـزاع في سوريا منفلتاً من عقاله، يصبح التضامن الأممي أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويصبح إعادة التوطين والقبول الإنساني جزءاً مهماً من الاستجابة على نحو متزايد. وفي ضوء ذلك، تطلب منظمة العفو الدولية من المجتمع الدولي، ولاسيما الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مناطق أوروبا وأمريكا الشمالية والخليج، التي تمتلك الوسائل لفعل ذلك، أن تقوم بما يلي:

- تقديم الدعم المالي والتقني العاجل إلى البلدان المجاورة لسوريا لمساعدة هذه الدول على توفير الحماية للاجئين من سوريا، وضمان امتلاك الوسائل اللازمة لتوفير الحماية لجميع الذين يحتاجونها، ولاسيما تقديم المساهمة المالية الحقيقية والعاجلة في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، والالتزام بتقاسم مسؤوليات أكبر عن توفير الخدمات للاجئين السوريين الذين يعيشون في المخيمات.
- الاستثمار في زيادة طاقة الخدمات الوطنية، بما فيها مرافق الرعاية الصحية، لتلبية احتياجات اللاجئين من سوريا، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا، سواء من خلال وكالة الغوث "أونروا" أو غيرها.
- تقديم عدد كبير من الأماكن الطارئة لإعادة التوطين، يزيد على الكوتات السنوية المخصصة لإعادة التوطين، إلى اللاجئين المستضعفين الذين فروا من سوريا والموجودين حالياً في البلدان المجاورة. وينبغي إعطاء الأولوية في إعادة التوطين إلى الفئات التالية: النساء والفتيات المعرضات للخطر، والأشخاص ذوو الاحتياجات الطبيعة والإعاقات، والأشخاص الذين يمكن جمع شمل عائلاتهم، والأشخاص الذين يحتاجون إلى حماية جسدية، بما فيها الاحتياجات الناتجة عن صفتهم السياسية أو العرقية أو مشاركتهم في الأنشطة الإنسانية السلمية أو غيرها، وذوو الميول المثلية والثنائية والمتحولون إلى الجنس الآخر ومختلطو الجنس. وينبغي عدم استثناء اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا من فرص إعادة توطينهم.
- إعداد برنامج إنساني طويل الأمد يهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة المستمرين للبلدان المجاورة.
- يتعين على جميع البلدان، في الوقت نفسه، أن تعتبر جميع الذين يفرون من سوريا بحاجة إلى حماية دولية لأن الأغلبية العظمى من هؤلاء الأشخاص يُرجح أن يكونوا لاجئين وفقاً للتعريف المنصوص عليه في القانون الدولي. ولذا فإن منظمة العفو الدولية تحث جميع الدول على القيام بما يلي:
- ينبغي تمكين اللاجئين من سوريا، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون القادمون من سوريا، من الحصول على الحق في الحماية والمنافع المترتبة عليه، وهو حق لهم بموجب القانون الدولي. ومن الأمور الأساسية في هذا الأمر عدم حرمان اللاجئين من سوريا من المنافع الأخرى بمنحهم صفة إنسانية أدنى تؤهلهم للحصول على إقامة قصيرة فقط وتحرمهم من جمع شمل عائلاتهم. إن البلدان التي تستقبل الفارين من سوريا يجب أن تحترم حقوقهم كلائجين احتراماً تاماً.
- واتساقاً مع توصيات المفوضية العليا للاجئين، ينبغي الاستمرار في وقف إعادة اللاجئين السوريين إلى سوريا والبلدان المجاورة إلى حين تحسن الأوضاع الأمنية وأوضاع حقوق الإنسان في البلاد بما يسمح بالعودة الآمنة والكريمة والدائمة.
- ينبغي السماح للسوريين الموجودين في أي بلد، مهما كانت صفة اللجوء، وبمن فيهم طالبو اللجوء المرفوضون، بتقديم طلبات لجوء وإعادة تقديمها، وذلك نظراً للتدهور الخطير في أوضاع حقوق الإنسان في سوريا منذ بدء النـزاع.

- يجب ألا يتعرض الفارون من سوريا للاعتقال لسباب تتعلق بالهجرة، والأخذ بعين الاعتبار الافتراض بأنهم بحاجة إلى حماية دولية.
- ينبغي إلغاء كافة العقبات التي تعترض طريق السوريين الذين يطلبون الحماية، من قبيل شروط الحصول على التأشيرات والمعايير والقيود غير الضرورية التي تشكل عبئاً على جمع شمل العائلات.
- ينبغي استكشاف طرق لجمع أفراد العائلات المتضررين من الأزمة معاً عن طريق تسهيل دخول أفراد عائلات النازحين السوريين الموجودين بشكل قانوني، بما في ذلك توسيع نطاق تعريف العائلة بما يتجاوز العائلة النووية.

## 2.11 الأردن والبلدان الأخرى المجاورة لسوريا

تطلب منظمة العفو الدولية من السلطات الأردنية وغيرها من السلطات في البلدان الأخرى المجاورة لسوريا القيام بما يلي:

- الإبقاء على حدودها مفتوحة أمام جميع الأشخاص الفارين من أتون النـزاع في سوريا بلا تمييز، وضمان السماح لهم بدخول أراضيها وضمان سلامتهم؛
- ضمان عدم الترحيل القسري للأشخاص الفارين من سوريا، بأي شكل ومهما كانت الأسباب، بما في ذلك ترحيلهم أو رفضهم على الحدود أو طردهم أو إبعادهم؛
- الامتناع عن ممارسة الاعتقال التعسفي للاجئين من سوريا، وضمان عدم فرض قيود عليهم من شأنها أن تشكل انتهاكاً لحقهم في حرية التنقل؛ وينبغي أن ينطبق ذلك على جميع اللاجئين من سوريا بلا تمييز؛
- ضمان السماح للاجئين من سوريا بالحصول على الخدمات الكافية والتمديدات الصحية وغيرها من المرافق الأساسية لممارسة حقوقهم، وخاصة الحق في المأوى والمأكل والرعاية الصحية والماء ونظام الصرف الصحي والتعليم؛
- ضمان احترام جمع شمل العائلات وتوفير الحماية الخاصة للأطفال عند الحاجة، واتخاذ التدابير اللازمة لتقليص ممارسات التمييز ضد المرأة؛
- وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء بواعث القلق الخاصة في الأردن التي يركز عليها هذا التقرير، فإن منظمة العفو الدولية تحث السلطات الأردنية على ضمان التقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والقانون الدولي العرفي، بطرق متعددة. ويتعين على هذه السلطات أن تقوم بما يلي على وجه الخصوص:

- ضمان تمكين اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا من العيش مع أفراد عائلاتهم، وعدم فرض قيود عليهم من شأنها أن تشكل انتهاكاً لحقهم في حرية التنقل، أو التي تصل إلى حد الاعتقال التعسفي؛
- تزويد جميع اللاجئين الذين يصلون إلى الأردن من سوريا بوثائق توضح صفتهم القانونية وتمكِّنهم من الحصول على الخدمات؛
- وضع حد فوري لسياسة حجز الوثائق الثبوتية للاجئين القادمين من سوريا، وضمان تنفيذ واستكمال عملية إعادة الوثائق إليهم في أقرب وقت ممكن؛
- ضمان اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسجيل أطفال اللاجئين من سوريا الذين يولدون في الأردن، وتسجيل زيجات اللاجئين القادمين من سوريا ممن لا يحملون وثائق ثبوتية ويفتقرون إلى الموارد المالية اللازمة؛
- ضمان أن يتَّبع "الشيخ"، أو الشخص الذي يقوم بدور مشابه أو الهيئة التي أُنشأت لتسجيل حالات الزواج وغيرها من شؤون الأسرة في مخيم الزعتري، الإجراءات التي تلبي الاحتياجات الخاصة للاجئين، ولاسيما تسهيل

إجراءات تسجيل حالات الزواج والولادة للاجئين الذين لا يملكون وثائق رسمية، وضمان أن تتم جميع عقود الزواج بالموافقة التامة والحقيقية لكلا الطرفين؛

- بالتنسيق مع المفوضية العليا للاجئين، ضمان سلامة وأمن مخيم الزعتري وسكانه، بما في ذلك عن طريق استخدام عدد كاف من الموظفين المكلفين بتنفيذ القوانين، ممن تلقوا تدريباً ملائماً في مجال حفظ الأمن في مخيمات اللاجئين بطريقة تكفل الاحترام التام للحقوق الإنسانية للاجئين، وتضمن لكل شخص، وخاصة النساء والفتيات، الوصول إلى مرافق الصرف الصحي وغيرها من المرافق في جميع الأوقات.

# 12. الهوامـش

[1] استناداً إلى تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان، *حالة سكان العالم لعام 2012*"، الذي يذكر أن عدد سكان سوريا يبلغ 21.1 مليون نسمة. أنظر الرابط: http://www.unfpa.org/webdav/site/global/shared/swp/2012/EN_SWOP2012_Report.pdf، كما أن عمليات تعداد السكان اللاحقة تستند إلى هذا التقرير.

[2] في 11 أكتوبر/تشرين الأول 2013 كان عددهم 2,172,110 أشخاص وفقاً لتقديرات المفوضية العليا للاجئين، والاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، وبوابة تبادل المعلومات بين الوكالات. أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

[3] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أنظر الرابط: http://syria.unocha.org/)

[4] المفوضية العليا للاجئين، "رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين يحث الدول على الإبقاء على أبوابها مفتوحة أمام السوريين الفارين"، 16 يوليو/تموز 2013. أنظر: http://www.unhcr.org/51e55cf96.html

[5] أنظر مثلاً، منظمة العفو الدولية، تركيا: يتعين على السلطات الوطنية والمجتع الدولي أن يعملا معاً ضمن شراكة لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين (رقم الوثيقة: EUR 44/009/2013)، 25 أبريل/نيسان 2013. أنظر أيضاً: http://www.amnesty.org/en/library/info/EUR44/009/2013/en

[6] في يوليو/تموز 2012 أصدرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بياناً قالت فيه "إن اللجنة الدولية للصليب الأحمر وصلت إلى نتيجة مفادها أن ثمة حالياً نزاعاً مسلحاً غير دولي (داخلي) في سوريا بين قوات الحكومة وعدد من جماعات المعارضة المسلحة المنظَّمة العاملة في أجزاء عدة من البلاد (ومنها حمص وإدلب وحماة)" في أجزاء متعددة من سوريا: اللجنة الدولية للصليب الأحمر السوري والهلال الأحمر السوري يبذلان جهوداً للإغاثة وسط تزايد حدة القتال، 17 يوليو/تموز 2012 (أنظر الرابط: http://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012-07-17.htm).

[7] المفوضية العليا للاجئين، والاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، وبوابة تبادل المعلومات بين الوكالات (أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php)؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أنظر الرابط: http://syria.unocha.org/)

[8] أنظر صفحة سوريا على موقع منظمة العفو الدولية: http://www.amnesty.org/en/region/syria

[9] وفقاً للمفوضية العليا للاجئين، كان هناك 314,000 لاجئ يعيشون خارج المخيمات في 1 أغسطس/آب 2013 (أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107).

[10] جريدة *جوردان تايمز*، "الأردن يستضيف 2,130 منشقاً عن الجيش – المجالي"، 15 سبتمبر/أيلول 2013.

[11] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان التي تؤوي لاجئين سوريين: التضامن وتقاسم الأعباء*. سبتمبر/أيلول 2013، ص 10.

[12] أنظر: *جوردان تايمز*، "أغلبية الأردنيين تدعو إلى وضع حد لتدفق اللاجئين السوريين"، 15 أبريل/نيسان، 2013 (أنظر الرابط: http://jordantimes.com/majority-of-jordanians-call-for-end-to-syrian-refugee-influx). للاطلاع على دراسة حالة، أنظر أيضا: ميرسي كوريس، *تحليل التوترات بين المجتمع المضيف واللاجئين في المفرق*، الأردن، أكتوبر/تشرين الأول 2012. أنظر الرابط:

http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Mercy%20Corps_JordanSyriaRefugee_ConflictReport_0213.pdf

[13] على سبيل المثال، للاطلاع على بيان قائد حرس الحدود، أنظر جريدة الدستور، "لا إغلاق للحدود الأردنية في وجه اللاجئين السوريين"، 17 سبتمبر/أيلول 2013؛ وللاطلاع على بيان الناطق الرسمي بلسان الحكومة، أنظر *جوردان تايمز*، "الحكومة تنفي ادعاءات منظمة العفو الدولية بشأن منع السوريين من الدخول"، 22 أغسطس/آب 2013، (أنظر: http://jordantimes.com/open-border-policy-for-syrian-refugees-unchanged)؛ وللاطلاع على بيان وزير الخارجية، *جوردان تايمز*، الأردن ملتزم بسياسة فتح الحدود مع سوريا – جودة"، 23 مايو/أيار 2013 (أنظر: http://jordantimes.com/jordan-committed-to-open-border-policy-with-syria----judeh

[14] في اجتماع مع منظمة العفو الدولية عُقد في يوليو/تموز 2013، قال مسؤولون في وزارة الداخلية إنه لم يُسمح للاجئين الفلسطينيين والعراقيين بدخول البلاد عموماً، وإن قيوداً فُرضت على الرجال المنفردين والأشخاص الذين لا يحملون وثائق ثبوتية.

[15] أنظر منظمة العفو الدولية، *إسرائيل والأراضي المحتلة/السلطة الفلسطينية: حق العودة: حالة الفلسطينيين* (رقم الوثيقة: MDE 15/013/2001 )، مارس/آذار 2001، أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE15/013/2001/en

[16] على سبيل المثال، "قال مسؤولون أردنيون لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان في 27 مايو/أيار إن سلطات الحدود لم تغلق الحدود ولم تحدد عدد اللاجئين المسموح لهم بالدخول... بيد أن اللاجئين الذين تحدثوا مع منظمة مراقبة حقوق الإنسان بعد دخولهم الأردن بصعوبة بالغة في النصف الثاني من مايو/أيار، قالوا إن مسؤولي الحدود الأردنية كانوا مسؤولين عن انخفاض عدد اللاجئين الذين يدخلون الأردن. وقال بعضهم إن مسؤولين قالوا لهم إن الحدود أُغلقت مؤقتاً، بينما أدعى آخرون أن المسؤولين قالوا إنهم حددوا عدد اللاجئين المسموح لهم بدخول الأردن بـ 150 شخصاً في كل يوم". منظمة مراقبة حقوق الإنسان، *العراق/الأردن/تركيا: منع السوريين من الفرار من أتون الحرب*، 1 يوليو/تموز 2013. أنظر الرابط: http://www.hrw.org/news/2013/07/01/iraqjordanturkey-syrians-blocked-fleeing-war، وجريدة السبيل، "معارض سوري: الأردن يمنع 30,000 نازح من دخول أراضيه" (باللغة العربية)، 5 سبتمبر/أيلول 2013، أنظر الرابط: http://www.assabeel.net

[17] في بيان نقلته جريدة جوران تايمز، ذكرت المفوضية العليا للاجئين أن "أكثر من 800 سوري عبروا الحدود إلى الأردن" خلال الأسبوع، "والحكومة تنفي ادعاءات منظمة العفو بمنع السوريين من الدخول"، 20 أغسطس/آب 2013 (أنظر الرابط: http://jordantimes.com/open-border-policy-for-syrian-refugees-unchanged)،وفي 11 سبتمبر/أيلول نشر أندرو هاربر، ممثل المفوضية العليا للاجئين في الأردن، تغريدة ذكر فيها أن 224 سورياً كانوا قد دخلوا الأردن في الساعات الأربع وعشرين الماضية، وقد دخل 218 شخصاً منهم عن طريق الحدود الشرقية. أنظر الرابط:
https://twitter.com/And_Harper

[18] منظمة العفو الدولية، الأردن: *منع أطفال من اللاجئين السوريين من الدخول*، صدر في 19 أغسطس/آب 2013 (أنظر الرابط: http://www.amnesty.org/en/news/jordan-children-among-syrian-refugees-denied-entry-2013-08-19)

[19] اجتماع مع إدارة شؤون مخيمات اللاجئين السوريين، وزارة الداخلية، 16 يونيو/حزيران 2013.

[20] مقابلة مع قناة العربية الفضائية، 31 أغسطس/آب 2012.

[21] الأمم المتحدة، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2013، ص.

145، أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php

[22] في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2013 بلغ العدد 120,695 شخصاً، المفوضية العليا للاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، بوابة تبادل المعلومات بين الوكالات. أنظر الرابط:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/settlement.php?id=176&country=107&region=77

[23] يونيسف، *نفوس محطمة: التحديات والأولويات لأطفال ونساء سوريا في الأردن*، يوليو/تموز 2013، ص. 3. أنظر الرابط:
http://www.unicef.org/infobycountry/files/Shattered_Lives_June10.pdf

[24] منذ يوليو/تموز 2013، حصلت المفوضية العليا للاجئين في عمان على معلومات أكثر تفصيلاً من اللاجئين الذين راجعوها في المجتمع المضيف.

[25] الأمم المتحدة، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، ص. 158 أنظر الرابط:
http://www.unhcr.org/50d192fd9.html

[26] يونيسف، نفوس محطمة: التحديات والأولويات لأطفال ونساء سوريا في الأردن، يوليو/تموز 2013. أنظر الرابط:
http://www.unicef.org/infobycountry/files/Shattered_Lives_June10.pdf

[27] المفوضية العليا للاجئين، *خطة إدارة الزعتري*، يونيو/حزيران 2013، ص 4. أنظر الرابط:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/ZaatariGovernancePlan%20June2013.pdf

[28] قناة العربية، "اغتصاب جماعي لفتاة سورية في مخيم للاجئين في الأردن"، بتاريخ 24 سبتمبر/أيلول 2013. أنظر الرابط: http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2013/09/24/Syrians-gang-rape-teenage-girl-in-Jordan-refugee-camp-.html
وفي هذا المقال ذكر مدير إدارة شؤون اللاجئين السوريين العميد وضاح الحمود "أن هذه الحادثة رفعت العدد الإجمالي لحالات الاعتداء الجنسي في المخيم إلى 10 حالات منذ بداية هذا العام".

[29] منظمة العفو الدولية، *الزواج المبكر والتحرش بالنساء والفتيات اللاجئات السوريات في الأردن*، 5 سبتمبر/أيلول 2013. أنظر الرابط:
http://livewire.amnesty.org/2013/09/05/early-marriage-and-harassment-of-syrian-refugee-women-and-girls-in-jordan

[30] وفقاً لإحصاءات وكالة غوث اللاجئين "أونروا"، فإن نحو 50 بالمئة من أصل 530,000 لاجئ فلسطيني نزحوا داخل سوريا أو فروا من البلاد، ووصفت الوكالة هذا المجتمع بأنه "في حالة تفكك وبؤس شديد". أنظر: أونروا، مواجهة الأزمة الاقليمية في سوريا، يوليو/تموز – ديسمبر/كانون الأول 2013، بتاريخ 7 يوليو/تموز 2013، على الرابط:
http://www.unrwa.org/userfiles/201306071557.pdf

[31] تقرير فريق العمل المعني بالاعتقال التعسفي، مجلس حقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة. وثيقة الأمم المتحدة رقم: UN Doc. A/HRC/16/47, annex, para. 8 (d)

[32] الأمم المتحدة، المرأة والعنف على أساس نوع الجنس وحماية الأطفال في أوساط اللاجئين السوريين في الأردن، مع التركيز على الزواج المبكر، يوليو/تموز 2013. أنظر الرابط:
http://www.unwomen.org/~/media/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2013/7/Report-web%20pdf.pdf

[33] المفوضية العليا للاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2013، ص. 27.

[34] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان المضيفة للاجئين السوريين: التضامن وتقاسم الأعباء، سبتمبر/أيلول* 2013، ص. 8.

[35] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان المضيفة للاجئين السوريين: التضامن وتقاسم الأعباء*، سبتمبر/أيلول 2013، ص. 7.

[36] منظمة العفو الدولية، *لبنان: لا عذر لاستهداف المدنيين*، 16 أغسطس/آب 2013. أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/lebanon-no-excuse-targeting-civilians-2013-08-16

[37] المفوضية العليا للاجئين، الإحصاءات اليومية لتسجيل لبنان، أنظر الرابط:
http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=122

[38] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان التي تستضيف لاجئين سوريين: التضامن وتبادل الأعباء*، سبتمبر/أيلول *2013*، ص. 8.

[39] أنظر المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان، *مراقبة الحدود في معبر البقاع الحدودي تعيق اللاجئين الفلسطينيين السوريين الفارين إلى لبنان*، 19 أغسطس/آب 2013؛ والمفوضية العليا للاجئين، *الاستجابة المشتركة بين الوكالات في لبنان: اللاجئون السوريون*، 23 أغسطس/آب 2013. أنظر الرابط:
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/InteragencyWeeklyUpdate-August23-Final.pdf

[40] للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر: منظمة العفو الدولية، *لبنان: منفيون ويعانون: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان* (رقم الوثيقة : MDE 18/010/2007)، صدرت في 17 أكتوبر/تشرين الأول 2007. أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE18/010/2007

[41] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان المضيفة للاجئين السوريين: التضامن وتقاسم الأعباء*، سبتمبر/أيلول 2013، ص. 15.

[42] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان المضيفة للاجئين السوريين: التضامن وتقاسم الأعباء*، سبتمبر/أيلول 2013، ص. 15.

[43] منظمة العفو الدولية، تركيا ترغم مئات اللاجئين السوريين على العودة عبر الحدود، 28 مارس/آذار ،2013 أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/turkey-forces-hundreds-syrian-refugees-back-across-border-2013-03-28

[44] منظمة العفو الدولية، *تركيا: شجب تفجيرين بالسيارات المفخخة في منطقة الحدود السورية*. أنظر الرابط:
http://amnesty.org/en/library/info/EUR44/011/2013/en

[45] المفوضية العليا للاجئين، *خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2013*، ص. 250. أنظر الرابط: http://unhcr.org/51b0a56d6.html

[46] مجلس اللاجئين النرويجي، *خذلان اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق: بوسع الفاعلين الدوليين أن يفعلوا أكثر من ذلك*، 26 يونيو/حزيران 2013. أنظر الرابط: http://www.nrc.no/arch/_img/9678509.pdf؛ المفوضية العليا للاجئين، وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2013، ص 256. أنظر الرابط: http://unhcr.org/51b0a56d6.html

[47] أطباء بلا حدود، "تحديث الأخبار المتعلقة بالحدود العراقية السورية"، 30 سبتمبر/أيلول 2013؛ الأمم المتحدة، أوضاع سوريا في التحديث الأسبوعي بين الوكالات في العراق، العدد 49، 17-23 سبتمبر/أيلول 2013.

[48] المفوضية العليا للاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، ص 255.

[49] المفوضية العليا للاجئين، *البلدان المضيفة للاجئين السوريين: التضامن وتقاسم الأعباء*، سبتمبر/أيلول 2013، ص 20.

[50] منظمة العفو الدولية، مصر تعيد السوريين، 10 يوليو/تموز 2013. أنظر الرابط: http://www.amnesty.org/en/news/egypt-turns-away-syrian-asylum-seekers-2013-07-10

[51] السفير، "مصر تغلق الباب في وجه اللاجئين السوريين"، 3 سبتمبر/أيلول 2013. أنظر الرابط: http://www.assafir.com/Article.aspx?EditionID=2555&ChannelID=61702&ArticleID=143#.Uk2BDMjaKE9

[52] أنظر مثلاً، المفوضية العليا للاجئين، "مصر: المفوضية العليا تشعر بالقلق بسبب اعتقال لاجئين سوريين وسط مشاعر مناهضة للسوريين"، أنظر الرابط: http://www.unhcr.org/51f242c59.html

[53] أنظر مثلاً، المفوضية العليا للاجئين، "مصر: المفوضية تشعر بالقلق بسبب اعتقال لاجئين سوريين وسط مشاعر مناهضة للسوريين"، أنظر الرابط: http://www.unhcr.org/51f242c59.html

[54] مواجهة الأزمة الإقليمية في سوريا من يوليو/تموز إلى ديسمبر/كانون الأول 2013، ص. 26. أنظر الرابط: http://www.unrwa.org/userfiles/201306071557.pdf

[55] أنظر منظمة العفو الدولية، *"اجتُثوا من جذورهم" مرة أخرى: اللاجئون الفلسطينيون من سوريا في مصر*، 25 يونيو/حزيران 2013. أنظر الرابط: http://livewire.amnesty.org/2013/06/25/fish-out-of-water-yet-again-palestinian-refugees-from-syria-in-egypt

[56] "والا" على سبيل المثال، "معالجة 300 جريح سوري في إسرائيل منذ بداية النـزاع" (باللغة العبرية)، 30 سبتمبر/أيلول 2012. أنظر الرابط: http://news.walla.co.il/?w=/9/2681607؛ و NPR، "*لجوء غير مرجح: معالجة بعض الجرحى السوريين في إسرائيل*"، بتاريخ 13 سبتمبر/أيلول 2013. أنظر الرابط: http://www.npr.org/blogs/parallels/2013/09/13/221991236/an-unlikely-refuge-some-wounded-syrians-get-treated-in-israel

[57] منظمة العفو الدولية، *إسرائيل: حث الحكومة على السماح لجميع القادمين من سوريا طلباً للجوء بدخول مرتفعات الجولان*، 20 يوليو/تموز 2012. أنظر الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/043/2012/en/e3b40ee4-b90f-47d7-acc2-c142ffbe8af4/mde150432012en.html

[58] أنظر المفوضية العليا للاجئين، *خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2013*. أنظر الرابط: http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php
يرجى العلم بأن ثمة حاجة إلى تقديم 1.4 مليار دولار لمساعدة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في جهودها الإنسانية داخل سوريا، التي يتم تمويلها حالياً بنحو 54 بالمئة من خلال خطة الاستجابة الإقليمية من يناير/كانون الثاني إلى ديسمبر/كانون الأول 2013. أنظر الرابط:

https://syria.humanitarianresponse.info/document/revised-syria-humanitarian-assistance-response-plan-sharp-jan-dec-2013

[59] أنظر المفوضية العليا للاجئين، خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين، يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول 2013. وتجدون جدولاً يبّن إجمالي تمويل كل مانح لخطة الاستجابة الإقليمية على موقع مكتب الأمم المتحدة الخاص بتنسيق الشؤون الإنسانية: أنظر الرابط:
http://fts.unocha.org/reports/daily/ocha_R5_A1010___1310071615.pdf
وقد نشرت صحيفة "الغارديان" جدولاً يُظهر المنح التي يقدمها كل بلد بالنسبة لاجمالي الناتج القومي، بالإضافة إلى حجم تبرعاتها. أنظر الرابط:
http://www.theguardian.com/news/datablog/interactive/2013/sep/06/syria-aid-who-gives-how-much

[60] إحصاءات الاتحاد الأوروبي، "منحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الحماية إلى أكثر من 100,000 طالب لجوء في عام 2012"، 18 يونيو/حزيران 2013. أنظر الرابط:
http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/3-18062013-AP/EN/3-18062013-AP-EN.PDF

[61] منظمة العفو الدولية، *الترحيب بالكلل من الحرب في سوريا*، 4 سبتمبر/أيلول 2013. أنظر الرابط:
http://livewire.amnesty.org/2013/09/04/welcoming-syrias-war-weary

[62] منظمة العفو الدولية، *أوروبا في الخطوط الأمامية: انتهاكات حقوق الإنسان على حدود اليونان مع تركيا* (رقم الوثيقة: EUR 25/008/2013) صدرت في يوليو/تموز 2013. أنظر الرابط:
http://www.amnesty.org/en/library/asset/EUR25/008/2013/en/d93b63ac-6c5d-4d0d-bd9f-ce2774c84ce7/eur250082013en.pdf

[63] المصدر نفسه، الصفحات 6، 9، 12.

[64] المفوضية العليا للاجئين، *"تنامي عدد السوريين الذين يصلون إلى جنوب إيطاليا"*، 13 سبتمبر/أيلول 2013، انظر الرابط: http://www.unhcr.org/5232e41e9.html

[65] أنظر مثلاً، المفوضية العليا للاجئين، *توصيات المفوضية العليا بشأن الجوانب المهمة لحماية اللاجئين في إيطاليا*، يوليو/تموز 2013. ص. 6 أنظر الرابط: http://www.refworld.org/pdfid/522f0efe4.pdf

[66] المفوضية العليا للاجئين، "مراكز اللجوء في بلغاريا تغص باللاجئين السوريين الذين يدخلون أوروبا، 17 سبتمبر/أيلول 2013. أنظر الرابط: http://www.unhcr.org/52384d359.html

[67] وكالة أنباء صوفيا، "بلغاريا ستفتتح ملجأين جديدين للاجئين". أنظر الرابط:
http://www.novinite.com/articles/153949/Bulgaria+to+Open+2+New+Refugee+Shelters

[68] بالإضافة إلى الترحيل الطوعي والاندماج في المجتمع المحلي.

[69] خطة القبول الإنساني خطة جديدة أطلقتها الدول رداً على أزمة اللاجئين من سوريا، وهي العملية التي تنقل بواسطتها البلدان الآمنة، من قبيل بلدان الاتحاد الأوروبي، اللاجئين المستضعفين خارج البلدان المجاورة لسوريا التي طلبوا فيها الأمان لأول مرة، وتزوِّدهم بحماية مؤقتة لأسباب إنسانية. ويُمنح المستفيدون من القبول الإنساني إقامة قصيرة الأجل في البلدان

المستقبلة، مع توقع مراجعة الحاجة المستمرة إلى الحماية في المستقبل. ويمكن أن يُستخدم القبول الإنساني للاجئين الذين يعيشون في أوضاع غير آمنة للغاية أو هشَّة، أو الذين هم بحاجة إلى حماية عاجلة. وإن العملية السريعة التي تُمكِّن أعداداً كبيرة من اللاجئين من مغادرة المنطقة بسرعة. أنظر شبكة إعادة التوطين الأوروبية على الرابط التالي:
http://www.resettlement.eu/page/resettlement-relocation-or-humanitarian-admission-we-explain-terminology
ومن ثم فإن القبول الإنساني يختلف عن إعادة التوطين من حيث توفير عملية تمحيص سريعة وحماية مؤقتة، في الوقت الذي توفر فيه إعادة التوطين حماية دائمة، بوجه عام، مع احترام الطيف الكامل لحقوق اللاجئين، ومنها الحق في جمع شمل الأُسرة.

# قيود متزايدة وظروف قاسية

## محنة الفارين من سوريا إلى الأردن

لقد بذل الأردن جهوداً كبيرة لإيواء نصف مليون لاجئ من سوريا، مما ألقى أعباء كبيرة على عاتق البلاد ككل. بيد أن السلطات الأردنية باتت تفرض قيوداً على دخول البلاد، كما تقوم بإعادة الكثير من اللاجئين بصورة قسرية. ولقد تضرر اللاجئون الفلسطينيون من سوريا، بشكل خاص، من هذه الممارسات، وتعرض الكثير منهم للاعتقال التعسفي.

يعاني اللاجئون في مخيم الزعتري، وهو أضخم مخيمات اللاجئين من سوريا في الأردن، من ظروف المعيشة القاسية في الصحراء، وارتفاع معدلات الجريمة، مما أدى إلى خوف العديد من النساء والفتيات من استخدام مراحيض المخيم أثناء الليل. ومع قيام السلطات الأردنية بحجز الوثائق الثبوتية للاجئين، بصورة مؤقتة، لا يتمكن اللاجئون من تسجيل عقود زواجهم وشهادات ميلاد أطفالهم. ولا يذهب معظم أطفال اللاجئين إلى المدارس، وأن الناس يضطرون للسير على أقدامهم عدة كيلومترات للوصول إلى المرافق الصحية وغيرها من المرافق. كما يعاني اللاجئون في المجتمعات المضيفة من ظروف معيشية قاسية على نحو مماثل.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات الأردنية، وجميع بلدان الجوار، إلى فتح حدودها أمام أي شخص فارٍّ من سوريا. وضمان عدم إعادة أحد بشكل قسري. ولا ينبغي اعتقال أي لاجئ من سوريا اعتقالاً تعسفياً. كما تدعو منظمة العفو الدولية أيضاً المجتمع الدولي إلى ضمان تقديم الدعم المناسب لدول الجوار التي تأثرت بقضية اللاجئين، وعلى الأخص، تقديم المساهمات إلى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين التابعة للأمم المتحدة. كما يجب أن توفر هذه البلدان للاجئين المستضعفين، الذين فروا من سوريا إلى البلدان المجاورة، عدداً كبيراً من أماكن إعادة التوطين الطارئة.


منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar


منظمة العفو الدولية